

٣

نشأة الوفاق المصري

١٨٩٨ — ١٩٠٧

أخذ مركز ألمانيا كما أسلفنا القول في الفصل السابق يتحسن منذ سنة ١٨٩٥ تقريباً تحسناً عظيماً إذ جعلت الروسية من تلك اللحظة تدبر ظهرها لأوروبا وتطلع إلى بسط سلطانها على شرق آسيا . وإلى هذا الظرف السعيد يرجع السبب حتى فيما أحرزته ألمانيا على أثر ذلك إذ ضمنت لنفسها مرفأً في الصين بفضل ذلك التفاهم مع الدولة السلافية العظمى . فقد ظهرت في ربيع سنة ١٨٩٥ فكرة الحصول على كياوتشاو أول ما ظهرت وكان اختيار هذا المكان راجعاً إلى بعده عن منطقة النفوذ الإنجليزية البعيد الكافي لأن يبعد عن ذهن بريطانيا العظمى أن ألمانيا تنازعها مكانها . وابتدأت المفاوضات في أوائل العام التالي مع حكومة الصين دون أن تفضى إلى نتيجة . وجدير هنا بالملاحظة قول سفير الصين في بطرسبورغ لسفير ألمانيا هناك البرنس فون رادولين : « أنه بدون استخدام شيء من القوة يصعب حل مسألة التنازل » . كذلك زميله في برلين قد نصح باتباع هذا المسلك الحازم . بل إن وزير روسيا المنفوض في بكين السكونت كاسنين أبدى للبرنس رادولين كما ورد في تقرير لهذا الأخير : « أن التلطف في ابداء المطالب أمر طيب في أوروبا لكن الصين ليست محله ولن تفهمه . وفي الصين متسم للجسيم : لنا ولنفرنسا ولألمانيا . فغريب أن تقنع ألمانيا بهذه المطالب القليلة بعد تلك الخدمات الهائلة التي أدتها للصينيين » . ومع ذلك فإن برلين ظلت على الرغم من هذا التشجيع تسير بخطى حذرة جداً حتى صيف ١٨٩٧ إذ حصل الامبراطور غليوم الثاني على موافقة روسيا وعلى تأكيده من القيصر بالمساعدة في هذا الباب . وهكذا خطت برلين إلى العمل فتذرعت في خريف تلك السنة بمقتل بعض المرسلين الكاثوليك الألمان في شانتونج وسارت سيراً حازماً فدخلت السفن الألمانية ميناء كياوتشاو وانتهت المفاوضات التي دارت بعقد اتفاقية إيجار مع الصين ضمنت لألمانيا المكان الذي كانت تطلبه .

أما الطرف السعيد الثاني الذي ضمن لمانيا في تلك السنوات تطوراً هادئاً فقد كان ذلك التنازع المتزايد بين الدول العظمى على المستعمرات ، وذلك التصادم بين روسيا وإنجلترا في آسيا وفرنسا وإنجلترا في أفريقيا تصادمات محدودة الرغبة الاستعمارية في فتوحات عظيمة في بلاد النهر . فقد جعل هذا الامر الواقع برلين على التزام خطة رمت الى الابتعاد بالمانيا عن دائرة هذه المنازعات لتظل مستمتعة بحريتها فكانت برلين في ذلك تطلب مثل العزلة التي ظلت إنجلترا تحت حكم السابوري مستمسكة بها صيانة لمصالحها . وقد سارت المانيا على هذه الخطة منذ تولى برنارد فون بيلوف وزارة خارجيةها ، وقد شغل بمعد ذلك منصب المستشار الامبراطوري فيها .

ولقد أرسل بيلوف في ٨ يناير سنة ١٨٩٨ الى السفير الالماني في لندن بمناسبة كياوتشاو تعليقات جاء فيها : « أن روسيا على وشك أن تضع يدها على ثلاث مناطق صينية لاسبيل الى نعتها بانها أقليم لاتساع مساحتها اتساعاً هائلاً . والمنتظر أن تحدث هذه النيات هياجاً شديداً في انكلترا . على أن الحكومة الالمانية قد وفقت الى تحقيق طلباتها المتواضعة في كياوتشاو ودون أن تربط باعانة روسيا على تحقيق برنامجها في آسيا » . الى أن قال :

« والسداقة التي تربط جلالة الامبراطور بالقيصر وتجعل للاخير حقاً أديباً في تأييد المانيا تخول مولانا الاعظم حقاً في أن يستمع له ويحترم رأيه في كل الحالات التي تتطلب مساعدة المانيا في تحقيق أغراض روسية . فاذا أهملت المشورة الالمانية ولم يعمل بها فان الامبراطور يستعيد كامل حريته في أن يقرر ما يستلزمه إذ ذاك مصالح المانيا . وتاريخ ثمانية عشر العام الاخيرة يقدم لنا مثالا للنتائج الطيبة التي أسفرت عنها حالة مشابهة بين المانيا والنمسا فان المحالفة التي عقدت أولاً في سنة ١٨٧٩ بين الدولتين لم تكن تتناول مشاكل البلقان ولم تكن النمسا تستطيع أن تعتمد على هذه المحالفة اذا هي اتبعت في شؤون البلقان سياسة استفزاز وهذا هو السبب الذي من أجله كنا نسمع

الأمم يوجه على مر السنين بأن المحالفة الثلاثية لم تفد النمسا شيئاً لأنها لا تناوله
البلقان حيث النمسا لا تتعرض للأذى الأمن ناحيته . وهذه الحالة التي قيل
بعميقها هي التي ترجع إليها أوروبا الفضل فيما سادها من سلام تلك السنين
الطويلة . ذلك أن المعاهدة الألمانية النمسية على ما فيها من ثلثات سادت
الصداقة بين الإمبراطورين فراغها كان من شأنها أن تجعل آراء ألمانيا المنظمة
مسموعة لدى الإمبراطور فرنسوا جوزيف وحكومته . ولو أن الأمر لم يكن
كذلك وكان الاتفاق النمسي الألماني يربط ألمانيا ربطاً محكماً بكل ما في ذلك
من مصالح النمسا في البلقان وسياسة النمسا في هذه البلاد ، لما استطاع وزير
نمسي بل لما استطاع الإمبراطور فرنسوا جوزيف محب السلام أن يقاوم
الرغبة في دفع ألمانيا وراء الأغراض النمسية ولكانت الحرب من أجل
ميزانته قد خيض غمارها من زمان وأصبحت خريطة أوروبا بل خريطة العالم
غيرها حينذاك .

« وان الذي ضمن للعالم السلام لم يكن معاهدة بل استقلال ألمانيا في العمل
ونصيحته التي تبديها . فلنأمل أن يظل هذا العاملان في الشرق الأقصى
عنصرين لنشر السلام في العالم . »

واليك ما أراد بيلوف أن يعمله الانجليز : « نحن الألمان تربطنا بالروسيين
علاقات حسنة وليس من شأننا التعرض لخطط توسعهم الذي لا نرحب به بزيادتنا
العظمى . فنحن بعيدون عن خطط التوسع هذه لنستطيع حينما أمكن أن
ننصح بالاعتدال . فقومتنا ينبغي في مصالحة القوى المتضاربة كلها أن تكون
في استقلالنا التام عن كل فريق »

فالوثيقة التي أوردناها هنا تدل على جانب من البرنامج الذي وضع في ذلك
الحين لسياسة ألمانيا . فالابتعاد في حذر عن خلافات الفيركان الوسيلة التي أريد
بها المحافظة على حسن العلاقات مع الجميع والانتفاع من ذلك حينما تدعو
مناسبتة . لكنه كان يراد قبل كل شيء أن يتحقق من وراء ذلك أهم غرض وهو

المحافظة على سلام أوروبا الوسطى ، لانه مادام المرء بعيداً عن منازعات الجيران فهو خليك أن لا يتورط فيها ، وان يتحاشى كل خطر للحرب. وقد ظل الالمان في السنوات التي تلت منطقيين في التزام هذه الخطة مناهضين كل اغراء يطالعهم من مختلف الجوانب لاجراج امبراطورية وسط أوروبا من عزلتها .

وقد كان أول اغراء من ناحية انجلترا وفي ربيع سنة ١٨٩٨ إذ كتب السفير الالمانى في لندن الكونت فون هتسفلد في ٢٩ مارس تقريراً عن حديث سرى جداً جرى له مع تشمبرلن وزير مستعمرات انجلترا صرح له فيه هذا الاخير بأن : « الحالة السياسية قد اتخذت الآن اتجاهاً جديداً لا يسمح لانجلترا بأن تظل محافظة طويلاً على سياستها التقليدية التي سارت عليها إلى الآن ويعنى بها سياسية العزلة . فالحكومة الانجليزية مضطرة الى أن تتخذ قريباً قرارات على جانب من الاهمية . وهي تضمن اليوم تأييد الرأى العام إذاهي عدلت عن سياسة العزلة وخرجت تطلب المحالفات التي قد تسهل عليها أيضاً ما طالما تمنته من المحافظة على السلام » .

وقد اشار تشمبرلن في هذه المناسبة الى المنازعات الشديدة التي كانت قائمة في ذلك الحين بين انجلترا والروسيا في الصين والى الخصومة القائمة بين انجلترا وفرنسا في غرب افريقيا وكان من رأيه بعد أن انتقل الى الكلام عن العلاقات بين بريطانيا العظمى والمانيا ان لكلا البلدين مصلحة سياسية واحدة ، وان ما هنالك من خلافات صغيرة على المستعمرات يمكن أن يسوى اذا أمكن الوصول في الوقت ذاته الى تفاهم على المصالح السياسية الكبرى . ثم جرى الحديث بتشمبرلن الى موضوع انضمام انجلترا الى المحالفة السياسية . والحديث ممتع جداً من نواح كثيرة فهو يدلنا أولاً على ان تطوراً كان يجري في انجلترا يناقض ما أسلفنا وصفه من تطور المانيا على خط مستقيم ، فان دوائر معينها في الجزر البريطانية كانت تحس الحاجة ماسة الى العدول عن موقف

العزلة الذي اتخذته البلاد بحض ارادتها ، والى البحث عن فريق من فرق القارة يستند اليه . وفكرة كهذه كان منشأها الرغبة في المنفعة الذاتية . والجدير بالملاحظة ان وزير الخارجية الانجليزية لم يكن هو المتقدم باقتراح الانضمام الى المحالفة الثلاثية بل وزير المستعمرات الذي رأيناه يلعب دوراً مستقلاً تقريباً في الخلاف الذي قام بين فرنسا وانجلترا من أجل مصر . ووزير المستعمرات هو الوزير الذي تقض مضجعه بصفة خاصة متاعب امبراطوريته فيما وراء البحار . فالذى كان يسمى اليه هو بلا ريب تقوية مركز بريطانيا العظمى بازاء الدولتين اللتين تناظراها مناظرة محسوسة في ميدان الاستعمار وهما روسيا وفرنسا ، فاذا انضمت انجلترا الى المحالفة الثلاثية أمكنها بانبساط سلطانها في القارة الاوربية أن تضغط على منافستها ضغطاً محسوساً جداً . واذن فقد كان مسعاها ينطوي على نيتها التي ترمي الى أن تجعل من دول الوسط أداة لخدمة المصالح الانجليزية .

على انه كيف تجعل هذه الخطة بحيث تتفق ووجهات النظر التي تدير سياسة برلين ؟ اننا نذكر أن وللمشتراسة كانت تطالب منذ سنة ١٨٩٠ محالفة مع انجلترا مستعملة في ذلك كل لهجة ، لكنها كانت تفكر في محالفة غير التي كان يطلبها وزير المستعمرات الانجليزي . إذ كانت تسمى الى أن تجمع المانيا من تطويق روسيا وفرنسا لها سائرة في ذلك على مبادئ بسمرك . والآن وقد بات هذا التطويق أخف خطراً مما كان بفضل ما طرأ على السياسة العالمية ، تظهر من الجانب الآخر نية ترمي الى استخدام المانيا وحليفاتها أداة مهمة لخدمة المصالح البريطانية في النزاع القائم حول المستعمرات فكيف يتفق هذا والفكرة الاساسية التي ترمي الى الاستقلال التام ؟

لقد رد البرنس بيلوف على كتاب هتسفلد الآف الذكر على الفور وبعبارة أخرى في ٣٠ مارس فأكد في أوله — مقتفياً في ذلك أثر بسمرك —

أن « الاتفاق مع إنجلترا لا يربط إلا الحكومة الإنجليزية القائمة نظراً للحالة السائدة بين الأحزاب وبعبارة أخرى للمبادلة الدائمة بين المحافظين والاحرار فيجب لدوام هذا الاتفاق أن يبرمه البرلمان الإنجليزي ». وفيما عدا ذلك فقد نوه بياوف بأن إنجلترا ينبغي أن تحاول التفاهم مع روسيا على شرق آسيا لأنها حينذاك لا تعود تخشى عداوة فرنسا . وهذه النصيحة الأخيرة كانت بمثابة روغان مقنع حيال اقتراح تشمبرلن .

على أن وزير المستعمرات الإنجليزي لم ييأس بل أعان كما جاء في تقريره لمتسلد مؤرخ في أول ابريل « انه ايضا من رأيه عرض الاتفاق على البرلمان وأنه لا يخافه ادنى ريب في ابرام البرلمان له وموافقة الرأي العام عليه . وهذا الاجراء لا يمنع من ادخال نص أو نصوص سرية على المعاهدة » .

عقب ذلك يومين قدم بيسلوف اعتراضاته على تلك الخطة بمخاديفها فأشار في كتاب الى الموقف البالغ في العداء الذي كانت تقفه الصحافة الإنجليزية ثم قال « ان أولئك الذين لا تزال أغاني السخريه من المانيا وأمبراطورها ترن في آذانهم سينضم اليهم في مناهضة المحالمة مع المانيا أنصار النظرية القديمة القائلة باستقلال إنجلترا وعزلتها : نظرية اللورد ساسبري ، ثم أنصار التعاون مع فرنسا . فاذا رفض البرلمان والرأي العام الإنجليزي المحالمة مع المانيا فان نتيجة ذلك تصبح أردأ لبرلين منها للندن اذا أن المانيا التي لا يرهقها في الوقت الحاضر شيء داخل أوروبا أو خارجها أو يهددها من ناحية روسيا تكون قد حاولت دون حاجة ماسة أن تتحالف مع أعداء روسيا . على انه اذا أخفقت هذه المحاولة الاولى لان ممثلي الشعب الإنجليزي يكونون قد نظروا الى الحالة باهدأ من نظرة الساسة الالمان فانه يصبح فرضا من تلك اللحظة فصاعدا على السياسة الفرنسية الروسية أن تناهض المانيا دون تردد وقبل أن يكون أمام إنجلترا الوقت الكافي لادراك ضرورة التعاون بين المانيا وبينها . فالمانيا ستصبح والحالة هذه هدفا لعداوة المحالمة الثنائية في حين أن إنجلترا

التي تقف اليوم في المقدمة ستسحب عند اللزوم الى النصف الثاني وتترك دول القارة يناقش الحساب بعضها بعضاً . وختم بيلوف كتابه بقوله : « ان الحكومة الألمانية لا تستطيع والامور كما هي اليوم ان تعطي الحكومة تأكيداً ما » .

من هذه البيانات تتضح لنا نية برلين حلية وهي اتخاذ الزعم بأنهم في بريطانيا العظمى لا يعتقدون بإمكان تحقيق اقتراح تشمبرلن زريعة لرفض فان الالمان لم يريدوا احكام صلاتهم بلندن خشية ان تتعكر بذلك علاقات المانيا بالروسيا وهي التي تحسنت في الزمن الاخير وهذا يطابق الاسس الجديدة التي يبنى عليها موقف المانيا بأسره . وقد جاء جواب تشمبرلن حديراً بالملاحظة إذ أقر صراحة بأن خطته في الانضمام الى المحالفة الثلاثية ترمي الى عرقلة مساعي الروسيا في التوسم في شرق آسيا . وقد ارسل هتلر في ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٧ تقريراً يقول فيه « ان وزير المستعمرات الانكليزي يرى أن تصريحاً مشتركاً بأن الروسيا ينبغي أن تقنع بما حصلت عليه من فائدة وان لا تتجاوز نقطة معينة هو الوسيلة الوحيدة في تجنب الحرب في المستقبل بين الدول ذوات المصلحة في الصين وبين الروسيا اذ ان الروسيا متى استحوالة المضي في خططها بازاء تفوق كهذا » وهذا مطلب كانت المانيا تستطيع أن تؤديه اذا هي اعتزمت ان تخدم الاغراض الانجليزية لكن توغل الدولة السلافية العظمى في شرق آسيا كان من شأنه كما اثبتنا أن سهل مركز المانيا كثيراً فارادة الانكليز أن يقف الالمان في وجه هذا التقدم اجابة لرغبتهم ، وان يحولوا دولة القياصرة الى الغرب الاوربي مرة أخرى هو الوجه الذي كان الانكليز يفكرون على مقتضاه لاجراج انكلترا من عزلتها فكانوا بذلك انما يصدرون عن انانية تسكاد تكون ساذجة لانهم كانوا يسهون في طلب العون لمصالحهم الخاصة دون أن يعنوا عناية كبيرة بالشؤون السياسية الحيوية لحليفهم العتيق . وقد حدا بهم الى ذلك ما كانوا يستشعرون من قوتهم

ومن انهم في مركز يمكنهم من الاختيار بين فريقى القارة . وهذا ما فعله تشمبرلن حينما أشار في حديثه مع هتسفيلد الى انه ليس مستحيلا انجلترا اذا هي اضطرت الى العدول عن المحالفة مع المانيا بحالفة يراها طبيعية أن تنفاهم مع روسيا أو مع فرنسا . وهذا من الانجليز لا مراة فيه وصحيح أيضاً لكنه كان يدل في الوقت نفسه دلالة واضحة على أن قبول اقتراح تشمبرلن ينجر المانيا الى الاشتراك مع انجلترا ضد روسيا وفرنسا اشتراكاً من شأنه أن يزيد ما بينها وبين هاتين الدولتين من خلاف حدة في صورة خطيرة.

وتقدم اوضح بيلوف رأيه للسفر الانجليزي في برلين بما يدل على هذا التبصر وكان ذلك بعد ان ابدى وزير المستعمرات الانجليزي فكرته في شهر مايو في خطبة علنية القاها ببرنجهام . فقال في ١١ يونية سنة ١٨٩٨ في تلخيص رأيه ما يلي : « (١) يجب ان نكون واثقين من ان الحكومة الانجليزية بأسرها والرأي العام القوي في انجلترا او البرلمان كل ارثك يرمون المحالفة .

(٢) ان المانيا قائمة جغرافياً بين فرنسا وروسيا . وأما في الفرنسيين وآمالهم حيالنا معروفة . وليست لروسيا رغبة أو هناك ما يدعوها الى تأييد هذه الآمال والآمال مادامنا لانهدد مراكزها في آسيا . واذا تم التحالف بين المانيا وانجلترا ثم وجه هذا التحالف ضد روسيا لا يكون لهذا رد فعل في العلاقات بين المانيا وروسيا ، وما الذي تقدمه اليها انجلترا بديلاً من الضمان والأمن الداهيين .

(٣) ألم تكن روسيا أكثر تساهلاً حيالنا في مسائل آسيا من انجلترا » كل هذه الآراء تنفق تماماً وأفكار مصر في السياسة الالمانية . وهي معقولة جداً بالنظر الى الحالة العامة التي كانت قائمة اذ ذاك وايسر في الحساب على كماله إلا غلطة كان لها بالأكيد القول الفصل في المستقبل وهي ان الالمان استخفوا بإمكان تقرب انجلترا الى المحالفة الثمائية فقد كانوا يعتبرون الهوة التي بين الجزر البريطانية وروسيا وبينها وفرنسا أوسع من أن يمكن تخطيها

وكانوا يأملون أن يعظم اتساع هذه الهوة على مر الايام وأن تصبح انجلترا المتكبرة ناضجة لفكرة التعاون مع المحالفة الثلاثية بشروط أخف . لكن هذا لم يرقم .

لقد كانت الحالة تلوح بأدىء بدء كائننا سيصبح الخلاف بين بريطانيا العظمى وبين فرنسا قبل غيرها على أشده . فانه في خريف سنة ١٨٩٨ اصطدمت الاثنتان في أعالي النيل اصطداما عنيفاً إذ زحف الجنرال الانجليزى كيتشر حتى فشودة التى كانت محنة إذ ذاك مجنود فرنسية من جنود المستعمرات بقيادة الماجور مارشان فلبثت الحال لحظة وكأنه لا مفر من نشوب الحرب بين المتنافسين . لكن هذا التوتر الهائل كان من شأنه أن يوجه الامور اتجاها كان له خطره العظيم على مر الايام . فقد ارتعدت فرنسا والسحبت وكان لا بد من استقالة الوزارة . ثم جاء وزير الخارجية الجديد دلكاسيه فعمد النية على التراجع أمام انكلترا . وهذه حادثة كان لها على مر الايام تأثير كبير فقد أظهرت ان الجمهورية لا تجرؤ على محاربة بريطانيا العظمى من أجل فتوحات استعمارية لأنها إن فعلت ذلك أخرها عشرات السنين عن ادراك غرضها الا كبر الذى تسعى اليه في قارة أوروبا وهو استرداد الالزاس واللورين . وهكذا انتهى الخلاف كله في ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ باتفاق بين انكلترا وفرنسا حددت على مقتضاه مناطق نفوذ الفريقين في السودان .

في خلال تلك الاسابيع العصيبة وبعدها أيضاً كانت محاولات تجري لاجراج المانيا من عزلتها التى لم يكن ينظر اليها بارتياح . وكانت المحاولات هذه المرة من جهات عديدة فتكلم تشمرلن أولاً وكان كلامه علنياً مرة أخرى إذ القى خطاباً في ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ عقب اصطدام فاشودة بقلير وقبل تسوية الخلاف مع فرنسا ، أعلن فيه أن من رأيه محالفة المانيا . ومن ينعم العسكرية في الحوادث الخاصة التى كانت سبباً في هذه السمات يسأين عن القور أن الرغبة في ارباب فرنسا لم تكن في ذلك أقل شأناً من نية الاستعداد الى

المحالفه الثلاثية على أن برلين لم تأبه هذه المرة أيضاً بتاميمش تشمبرلن .
كذلك وقف الالمان موقف الرفض في ربيع سنة ١٨٩٩ حيال محاولة
لفرنسا أرادت بها التحقق من امكان التعاون مؤقتاً بين الجمهورية والمانيا . وقد
خلص بيلوف وجهة نظره في ١٤ مارس سنة ١٨٩٩ في الكلمات الآتية : « اننا
نقف حيال محاولات التقرب التي تحاولها فرنسا موقف المجاملة دون أن يكون
اللاهوام علينا سلطان ، إذ نحن نرى في هذه المحاولات السعي وراء الاستفادة
من قوة المانيا لا يقاع الهزيمة بنحصر فرنسا في ميدان الاستعمار وذلك مع بقاء
مسألة الالزاس واللورين مفتوحة حتى اذا فازت فرنسا بفرضها استندت الى
ما يمكن أن يصبح لها إذ ذاك من النفوذ والقوة وخطت تناقشنا الحساب من
أجل الالزاس واللورين . ومن الموافق لنا في المستقبل أن نقف موقف المنتظر
حيال الخصومات العظيمة القائمة في مقدمة السياسة الأوروبية تلك الخصومات
البادية آنا بين انكلترا وفرنسا وآونة بين انكلترا والروسيا . »

ولما اقترحت روسيا في برلين عقب ذلك بقليل أن تعقد معها معاهدة
على الشرق الأدنى وضع نفس بيلوف مذكرة في ٥ مايو سنة ١٨٩٩ بما دار
بينه وبين السفير الروسي الكونت أوستن ساكن جاءت مكلمة لتلك الآراء
التي أتينا عليها . وقد جاء في أهم أجزائها : « أن السفير الروسي تناول أمس
الكلام عن فكرة عقد اتفاق بين المانيا والروسيا على الشرق التركي . وقد قال
لي انه فكر في هذه المسألة وانعم النظر ولكنه لا يعلم ماذا يكتب هو نفسه
عنها الى بطرسبورج . لان الكونت مورفيموف وزير الخارجية الروسية يفار
من سفرائه ويسعى بهم الظن الى درجة انه يهمل الآراء والافكار التي تأتيه
من ناحيتهم أو يبلغها الى القيصير مقلوبة ، فلم يبق إذن الا أن يفتح البرنس
رادولين سفير المانيا في بطرسبورج الحكومة الروسية في الشأن المتقدم .
فرددت على السفير الروسي بقولي إن المصاعب التي ألمع اليها لا تمنع من
تبادل الآراء بيننا على المسألة التي خاطبني فيها وقد قلت له اني من أنصار

العلاقات الوثيقة بالروسيا ما أمكن ، وآرائي ورغباتي في هذا الشأن لا بد أن تلقى موافقة جلالة الامبراطور . على أن هنالك شرطاً اذا أُجبتنا اليه كنا مستعدين لعقد كل معاهدة في الحال مع روسيا بل مع روسيا وفرنسا . وذلك الشرط هو أن تعلن روسيا وفرنسا استعدادهما لضمان الحالة الراهنة لبلدان الدول الثلاث . وقد رد الكونت أوستن ساكن بقوله : ان هذا ليس ممكناً بعد بالنسبة للفرنسيين فانه ان كان العقل الفرنسي قد نزل عن الالزاس واللورين فان الشعور الفرنسي لم يسمح بعد باعلان هذا النزول رسمياً . ولما قلت للسفير بأني أفكر في أن يكون التفاهم بأية صورة محصوراً بين المانيا والروسيا على شرط أن يكون الاتفاق الذي يتم ضامناً للحالة الراهنة التي عليها بلدان الفريقين سمكت السفير «

وهذه الاقوال من مصرف السياسة الالمانية معناها انه لا يمكنه أن يدخل في معاهدة مع روسيا الا اذا استبعد بهذه المعاهدة خطر اعتداء فرنسا على المانيا . ولما لم يكن هذا ممكناً كان لا بد لبرلين من ان تتبعم حيال الدولة السلافية العظمى أيضاً موقف التحفظ الذي أريد به المحافظة على استقلال المانيا عن كل النواحي .

وهكذا لم تتحول المانيا في أية جهة عن مبدأ الاستقلال والعزلة المختارة وان كانت ترى العمل على جعل صلاتها بكل ناحية ودية ما أمكن . وقد كان الالمان يعنون قبل كل شيء بإزالة كل مامن شأنه أن يدعو الى الاحتكاك الاستعماري لانجلترا كيما يمهّدوا لها الطريق المأمول الى التعاون مع المعاهدة الثلاثية ، التعاون الذي يفهمه الالمان . وقد حدث في ٣٠ اغسطس سنة ١٨٩٨ أن عقد بين بريطانيا العظمى ومانيا اتفاق سري على المستعمرات البرتغالية التي كانت لا تزال في أيدي البرتغال . وكان الاتفاق يعد كاتما الدولتين بنفوذ معين في حالة ما اذا اقتضى الامر البرتغال أن تبيع مستعمراتها فيا وراء البحار . فجاء سالسبوري فقلل من شأن هذا الاتفاق كثيراً لانه كان أكثر تحفظاً من

تشمبرلن فيما يتعلق بالتقرب الى المحالفة الثلاثية ، فضمن عقب عقد الاتفاق بزمان قصير للبرتغاليين حالة ممتلكتهم الراهنة . ولما طالبت المانيا بأجزاء مميّنة من صموه وقفت الحكومة البريطانية معها موقف عناد خاص ولم يحمل سالسبورري على المفاوضة مع المانيا الا الضغط الشديد من ناحيتها . وأخيراً عقدت بينهما معاهدة في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ قسمت بمقتضاها جزائر صموه بين الولايات المتحدة و المانيا بينما حصلت إنجلترا على جزر تونجا وعلى الجانب الاكبر من جزر سليمان وعلى جهات أخرى في المستعمرات ومما يدل على أن وزارة الخارجية الالمانية كانت كلما أمضها عدم رغبة إنجلترا في التساهل معها تحاول بكل قواها أن تحسن علاقتها بالجزر البريطانية . موقفها الذي وقفته في الحرب التي نشبت في اكتوبر سنة ١٨٩٩ في جنوب افريقيا بين بريطانيا العظمى وجمهورية البوير . فانه على رغم تحمس الصحف الالمانية للبوير تحمساً عظيماً كانت الحكومة الالمانية تقف حيال إنجلترا موقف حياد تام بل موقفاً ودياً . حتى فرنسا أخفقت في محاولتها حمل المانيا على أن تسعى معها سعيّاً مشتركاً ضد خطط التوسم الانجليزية في افريقيا . وفي آخر نوفمبر سنة ١٨٩٩ سافر الامبراطور غليوم الثاني الى وندسور ليزور الملكة فكتوريا التي كانت إذ ذاك تطعن في السن ، فانهز هذه الفرصة وباحث تشمبرلن كما باحثه بيلوف الذي كان يرافقه فأعرب الامبراطور عن مخاوفه فيما يتعلق بإمكان تنفيذ معاهدة تعقد بين الفريقين ، لكنه نصح بالمضي في الطريق الذي سار فيه الفريقان ابتغاء الوصول الى تفاهم عام . وقد أعقب ذلك ببضعة أيام أي في ٣٠ نوفمبر أن التقى تشمبرلن خطبة علنية مرة أخرى وصف فيها الاتفاق بين إنجلترا و « الامبراطورية الالمانية العظيمة » بأنه غرض طبيعي لسياسة بلاده ثم قال انه يجب أن تقوم الى جانب اتحاد إنجلترا وأمريكا محالفة ثلاثية بين الجنس التيموتوني وفرعي الجنس الانجوسا كسوني يكون لها تأثير كبير في مستقبل العالم . وقد كان مما يروق وزير المستعمرات

الانجليزي بالتأكيـد أن يطري في تلك اللحظة هذه الفكرة حيث الرأي العام في كافة أوروبا مغتبط بانتصارات البوير الاولى يجب أن نستنتج منها ان مركز الامبراطورية البريطانية بات مزعزعا . وفي بداية عام ١٩٠٠ تكدرت العلاقات بين المانيا وانجلترا تكدرت بعينه لان الانجليز صادروا بواخر المانية كانت ذاهبة الى جنوب أفريقيا مع ان هذه البواخر لم تكن تحمل مهربات حربية . وقد تشددت برلين بطبيعة الحال في طاب اطلاق هذه السفن ونفذت طلبها اخيراً . على ان سلسبرى انتقم بهذه الفرصة لاعلان كراهيته لفكرة محالفة تشمبرلن فأكد للسفير الالماني « انه يريد أن تكون المانيا قوية لكن السياسية الانجليزية القديمة وهي عدم التدخل في مساومات القارة الصغيرة لا تزال مستمرة » واستمرت حكومة برلين من جانبها على عزمها بان تتجنب كل عمل يمكن أن يؤول بأنه ضار بالمصالح الانجليزية فرفضت في مارس طلباً للقيصر الروسى يقضى بان تتوسط المانيا وفرنسا والروسيا بين بريطانيا العظمى والبوير . ولما طلب البوير الذين هزموا في اثناء ذلك التوسط من تلقاء أنفسهم وارسلوا الى أوروبا وفداً برئاسة رئيسهم كروجر رفض امبراطور المانيا استقبال هذا الوفد فدل مسلكه هذا دلالة لا تختمل التأويل على ان برلين كانت تنبع منطقها بدقة في ان لا تمس شعور البريطانيين .

وفي سنة ١٩٠٠ عقد اتفاق آخر مع الجزر البريطانية بمناسبة حرب البوكسير التي كانت قد نشبت ضد الاجانب الاوروبيين في شىء كثير من العنف فقتل في ١٨ يونيه وزير المانيا المفوض فون كترلر في مدينة بكين بأيدى الثوار اثناء قلاقل دامت طويلا . فارسلت الدول التي مستها الاضطرابات وهي المانيا وانجلترا والروسيا واليابان حملة مشتركة بقيادة السكونت فلدرسى الالماني لتأديب العصاة واعادة النظام الى نصابه . فبهذه المناسبة عقدت المانيا مع بريطانيا العظمى اتفاقا على مناطق النفوذ المتبادلة في الصين الوسطى بعدد

أن ذلك عقبة كانت قد نشأت في طريقه من الواقعة المعلومة الآتية : كانت الروميا ترغب في مناهضة انجلترا وكانت انجلترا تريد كما نعلم ان تقيم العراقيل مرة أخرى في وجه التوسع الروسى . فسمى ساسبرى اثناء المفاوضات سعيًا حثيثًا في أن يضمن الاتفاق المنوى شيئًا موجهًا ضد دولة القياصرة فعارضت برلين ذلك فى شيء من القلق واخيرًا تم التوقيع فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٠٠ بين انجلترا والمانيا على ما يسمى بمعاهدة بنج تسى التى كان الغرض منها ازالة ما بين الدولتين من خلاف على شرق آسيا . وهكذا حافظت السياسة الالمانية مرة أخرى على حريتها فى العمل وطهر الجو فى الوقت نفسه مما كان يشوبه وختم بذلك هذا العام الحافل بالحوادث بما عدا فآلا حسنا للتشجيع على التقرب بين أكبر دولة بحرية وأكبر دولة برية فى أوروبا

فى تلك الاثناء وبمباراة أخرى فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٠٠ استقال فى برلين البرنس هو هنلووه من منصب المستشار الامبراطوري وخلفه برنارد فون بيلوف فى الادارة العليا لشؤون السياسة الخارجية ، تلك الادارة التى كان له عليها قبل الآن ومنذ أمد طويل أعظم تقوؤ . وحدث فى ٢٢ يناير سنة ١٩٠١ أن توفيت الملكة فكتوريا وخلفها ادوارد السابع على ملك الامبراطورية البريطانية فعقب هذا الحادث بقليل جرت محادثات مرة أخرى فى هل من الممكن عقد محالفة بين المانيا وانجلترا ، وكما كانت الحال الى الآن كان المفتاح فى هذا الشأن هو تشمبرلن فانه فى ١٨ يناير سنة ١٩٠١ بمثل السفير الالماني من لندن يقول ان وزير المستعمرات البريطانى صرح لفون إيكر تشتين مستشار السفارة فى اجتماع خاص التصريحات الهامة الآتية :

« انه وأصدقائه فى الوزارة قد باتوا الآن يستبينون ان وقت السهر على سياسة «العزلة المحيطة» قد فات بالنسبة لانجلترا فهي لذلك يجب أن تبحث عن حلفاء للمستقبل . والخيار هو بين روسيا وفرنسا كفريق وبين المحالفة الثلاثية كفريق آخر . وصحيح ان فى الوزارة وبين الشعب أصواتا تريد تسوية الخلاف (٥٠٠)

مع روسيا والسير معها على قاعدة ثابتة . وهذه مستعدة لأن تدفع للوصول الى هذا الغرض ثمنا عاليا جداً لكنه هو لا ينتمى الى أولئك الذين يرغبون في الانضمام الى روسيا بل هو يعتقد أن الافضل التعاون مع المانيا والانضمام الى المحالفة الثلاثية . وهو شخصياً سيفعل كل شيء من شأنه أن يمهّد السبيل تدريجياً الى هذا الغرض . ثم انه من رأيه أن اتفاقاً سرياً يجب أن يتم بين إنجلترا و المانيا في شأن مراكش على القاعدة التي سبق بحثها . وينصح بفتح الموضوع بمجرد سفر اللورد سلسبرى الى الجنوب والمفاوضة في دقائقه مع اللورد لنسدون ومعه . ومادام تشمبرلن مقتنعاً بأن في الامكان التعاون مع المانيا بصفة دائمة فهو سيناهض بكل عزم وحزم كل فكرة يراد بها الاتفاق مع روسيا . فاذا ظهر مع ذلك أن الانضمام الى المانيا بصفة دائمة غير قابل للتنفيذ فانه هو أيضاً سيجبذ المضي مع روسيا على الرغم من الثمن الهائل الذي ينتظر أن تدفعه إنجلترا وهو يرجو أن لا تعتبر تصريحاته هذه — فيما عدا الخاص منها بمسألة مراكش — مفاتحة وطلباً بل بحثاً أكاديمياً خصباً

والذي يلاحظ أولاً على هذه التصريحات ان مفاتحة تشمبرلن في شأن التفاهم بين المانيا وإنجلترا على مراكش كانت في نوفمبر سنة ١٨٩٩ وبمناسبة زيارة الامبراطور غليوم الثاني لوندسور ، اذ كانت فرنسا تحاول التقدم في تلك المنطقة من شمال افريقيا فلم يجزؤ بيلوف على التدخل حتى لا يقع في نزاع خطر . فاذا كان وزير المستعمرات الانجليزي قد عاد الآن الى هذا الموضوع فقد دل بذلك من جديد على الغرض الذي يرمي اليه من التعاون مع المانيا . فهو في حاجة الى معونة ضد منافسي إنجلترا في ميدان الاستعمار . ويدل على هذا أيضاً اعترافه الصريح بانه سيضطر الى الاتفاق مع روسيا اذا وجد ألا مفر من ذلك . والذي كانت له دلالة على مجرى الامور في إنجلترا هو تلك الرغبة في انتظار سفر رئيس الوزارة سلسبوري أولاً ثم البدء بعد ذلك بالمحادثات في شأن التقرب التدريجي . ومعنى هذا بصريح العبارة أن تشمبرلن كان يجهد

في هذا الرجل أكبر معارض له في نياته . فكان يأمل أن يكسب وزير الخارجية الجديد لئسودون الى صفه . الأمر الذي كان بطبيعة الحال خطوة تذكر الى الامام

أما موقف بيلوف فيظهر من برقية بعث بها في ٣٠ يناير الى السفير الألماني في لندن يرسم له فيها خط السير بقوله له « استمع الى الانكليز في بشاشة وسلم لهم بكل اخلاص بأن المانيا وانجلترا مضطرتان في بعض الظروف الى ان تمثل احدهما مصالح الاخرى الحيوية لكن الرأي العام الألماني في الاونة الراهنة لا يزال يسيء الظن ببريطانيا العظمى من جراء الموقف غير الودي الذي الذي وقفته حيال المانيا » . وقد كان الامبراطور غليوم الثاني أكثر تفاؤلا حتى ابرق بمناسبة برقية ايكريتشين يقول وهو في طريقه الى انجلترا ليودع الامبراطورة فيكتوريا على سرير الموت الوداع الاخير: « يظهر أنهم أي الانكليز - آتون وهو ما كنا ننتظره » فجاءه رد المستشار الامبراطوري مطابقا في معناه للتعليمات التي وجهها الى هتسفلد قال : « الآن يتوقف كل شيء على أن لا يقطع أمل الانكليز أو يتركوا ينفضون قبل الاوان فان ارتبا كاتهم ستعظم في الاشهر المقبلة وتزداد أكثر مما ازدادت . وبازديادها يزداد الثمن الذي يمكن أن نطلبه . وان جلالتم لتقومون بعمل مجيد حقيقة اذا أمكن جلالتم بالنظر الى الحالة العامة في العالم والى مصالحنا الحيوية أن تتركوا ولاية الامور من الانكليزيات بلون في أن تربطهم بنا في المستقبل علاقة متينة دون أن تربطوا جلالتم أو تباعدوا » وهذا يدل على أنهم في برلين كانوا يضعون نصب أعينهم أن يتعاونوا مع انكلترا ولكنهم كانوا في الوقت عينه يعتقدون أن الانتظار خليك أن يأتيهم بشروط أحسن

والسبب الأكبر في أنهم عقدوا النية على هذه الخطوة كما فعلوا في سنة ١٨٩٨ هو أنهم لم يكونوا يعتقدون بأن تشمبرلن كان جادا في تهديده بالتقرب الى فرنسا والروسيا وقد صرح بيلوف في تلغرافه الى الامبراطور بقوله « ان ما يهدده الانكليز

من التفاهم مع المحالفة الثنائية شبح اخترعوه لارهابنا بالمعجون به هندسين . ذلك ان التضحية التي يفرضها على انكلترا تفاهم كهذا هي من الجسامات بحيث أن الحكومة الانكليزية لم تصح نيتها على بذلها حتى في الوقت الذي بلغ فيه هياج الخواطر بيننا وبين انكلترا أشده .»

وقد ذهب هولشتين الى حد الابرار بقوله : « اننى ضد عاصفة الصداقة التي تهب علينا من ناحية تشمبرلن ورفقائه ، أسىء بها الظن بصفة خاصة لأن ما يهددون به من التفاهم مع روسيا وفرنسا ما هو الا خداع لأقل ولا أكثر » هذه النقطة كانت الفاصلة في المسألة كلها . فانه اذا كان الاتفاق بين بريطانيا العظمى وخصوصها في ذلك العهد لم يكن في الواقع مما يقبل التفكير ، فقد كادت السياسة الالمانية تكون محقة كل الحق في المماثلة في عقد المحالفة والتسوية فيها إلى أن تصبح الجزر البريطانية مستعدة للتسليم بالمطالب الواسعة التي تتطلبها مصالح المانيا . أما اذا كانت انكلترا أرادت في ذلك الحين أن تجد حليفاً لأنها ان لم تجده تتراجع فيكون الامر على خلاف ما فرض . وفي الحق أن المسألة كانت تتوقف على وزن الظروف الواقعة بدقة كما يمكن تقرير الموقف الذي كان يجب أن تتفه برلين .

وهذا ما تبينه الكونت هتسفلد في لندن حين صور الحالة بالتفصيل في ١٠ فبراير سنة ١٩٠١ بمناسبة حديث جرى بين اللورد دنسدون وايكيرتشتين سأله فيه وزير الخارجية الانكليزية قبل كل شيء عما اذا كانت المانيا تريد بالاشتراك مع انكلترا واليابان أن تمنح الروس من التقدم في الصين . فقد كتب هتسفلد يقول في وصف الحالة كما كانت تراءى له : « ان طبيعة المفاتحة التي جرت هنا تجعلني اعتقد انها لم يفكر فيها التفكير السكافي وان كانت بلا شك غير صادرة عن خداع . والفكرة الرائدة لهذه المفاتحة هي حسبما دلتني ملاحظاتي إلى الآن أن انجلترا لا يسمعها السير بازاء ما يهددها في المستقبل من

المصاعب في الصين وغيرها دون أن تستند الى مخالفة قوية في القارة ، وان
المخالفة الوحيدة النافذة التي يرغب فيها هي التي تعقد مع المانيا وأنه لابد
للانجليز عاجلاً من ان يروا ماذا كان قصد كهذا يمكن ادراكه . فاذا لم يكن
ممكناً أخذوا بلا تردد في توجيه سياستهم العالمية وجهة أخرى . فتوخوا
الحذر في مساعيهم مادام يمكن أن تصطدم هذه المساعي بمساعي الروسيين
وقصروا مجهودهم على مبالغ ما تسمح به القوى الميسورة لانكثرا الوحيدة
في الصين وفي غيرها . ثم حاولوا التفاهم مع الروسيين موضحين في ذلك بالشىء
الكثير . فعنى الاقتراح الذي قدمته بريطانيا العظمى الى المانيا بصراحة أصليح
« اني أبلغك بصراحة واخلص اني لأستطيع السير دون معوتك فاذا أبيت
على هذه المعونة فمأخض شؤوتى واذا رازك أن تشاظرني العمل فبلغني
أية شروط تشترطين لذلك » وقد اقترح السفير في الختام أن يلتفت لنسدون
الى ما بين المصالح الالمانية والانجليزية في الصين خاصة من تباين حتى تبقى
المفاوضات بذلك قائمة .

واذن فقد كان هذا السياتى الماهر يرى أن من المرغوب فيه الرد على
طلب الانجليز واحاطهم بما يتطلبه المانيا . وقد وافقت برلين على هذه الفكرة
برغم ما كان يحاصرهما من الشك في اخلاص سالسبورى وكان مبالغ موافقتهما
في ادلائها امكان البحث في عقد معاهدة دفاعية بين المانيا وانجلترا « تفيد
المانيا فوائد مباشرة لا مجرد وعود » وفوق ذلك فقد اشترطت برلين أن يكون
الطالب صادراً من انجلترا .

وقد وقعت المحادثات الخاصة بذلك برهة قصيرة ثم تقدم اللورد لانسدون
في ١٨ مارس الى ايسكارتشتين بقوله : « أفي الامكان أن تعقد بين المانيا
وانجلترا معاهدة دفاعية لمدة طويلة » ثم أبدى « انه يعتقد أن الكثيرين من
أعظم زملائه تفوذاً سيرحبون بهذه الفكرة » . وقد رد بيلوف على ذلك
وداً أهم ما جاء فيه :

« ان فكرة اللورد لانسدون الخاصة بعقد اتفاق دفاعي لمدة طويلة بين ألمانيا وإنجلترا مما يلقي هنا قبولا وعطفاً . وطبيعة الاتفاق الدفاعي تقتضى أن لا يكون هذا الاتفاق نوعاً من شركة غرضها جانب منافع جديدة وإنما أن يكون اتفاقاً يراد به المحافظة على الحالة الراهنة لأملاك المتعاقدين وتأمينها . على أن الاتفاق حتى بهذا الغرض من شأنه أن يمس مركز حلفائنا السياسى أساساً أليماً . إذ هو سيجرهم باعتبارهم حلفاء الى أية حرب تقع من جراء ذلك بيننا وبين دولة ثالثة . فنحن لا نسمعنا الدخول في اتفاق دفاعي الا اذا سئل حلفاؤنا في ذلك ووافقوا عليه » فالمستشار الامبراطوري الألماني الذي أراد أن تتناول المماهدة الدفاعية مع بريطانيا العظمى دول المحالفة الثلاثية كلها اقترح من أجل ذلك أن تولي لندن وجهها شطر فيينا للحصول على موافقتها أولاً . ولقد جرت مفاوضات بالفعل لكنها كانت في صورة محادثات خاصة غير رسمية . وقد دلت من جانب الانجليز من أول الامر على اعتراضات كثيرة فاللورد سالسبوري الذي كان اللورد لانسدون يوافيه بما يجري فيها والذي كان من رأيه « الموافقة على محالفة دفاعية معرفة تعريفاً دقيقاً » اعترض اعتراضات بعضها تتعلق على الاخص بأدخال النمسا وإيطاليا فيها . وقد أبرق هتسفيلد في ١٨ مايو يقول « انه مقتنع بأن اللورد سالسبوري لن يرضى بالمفاوضة مع النمسا وإيطاليا مادام لا يتفق معنا قبلها من وراء ستار . واننا والحال كما نرى لن نسير بالمسألة خطوة الى الامام اذا نحن لم نوافق اللورد لانسدون على البحث هنا أو في برلين في تفاصيلها وصيغتها » لكن وزارة الخارجية الألمانية كانت مستمسكة بالمبدأ الذي وضعته فأكدت ان ادخال حلفاء ألمانيا في المفاوضات هو النقطة المهمة التي يجب ان تعالج أولاً . وقد استبان أولو الشأن في برلين في هذه النقطة ضماناً للمساواة بين المصالح المتبادلة . فالاتفاق الذي كان نصب الأعين قد فكر فيه على قاعدة أن تتعاون إنجلترا وألمانيا اذا هاجمت احدهما دولتان أخريان . فكانت برلين تتشدد في

أن يتناول هذا النص حليفتيها أيضاً لأنه إن لم يقع ذلك فقد يحدث أن تضطر
ألمانيا بموجب المحالفة الثلاثية إلى المبادرة إلى مساعدة النمسا إذا هوجمت من
فاحيتين في حين تقف إنجلترا إذ ذاك تتفرج . وقد دار الخلاف كله في آخر
الامر حول مسألة هي : إلى أي مدى تريد إنجلترا مساعدة ألمانيا في حالة تعرض
مصالح الامبراطورية الألمانية للخطر . تلك المصالح المرتبطة بطبيعة الحال
ارتباطاً وثيقاً بمصالح دول الوسط الأخرى . وقد عالج هولشتاين هذه المسألة
في مذكرة مؤرخة في ١٤ يونيو ١٩٠١ لمعالجة دقيقة فقال : « إذا نحن أخذنا
على حاشيتنا العبء والمسؤولية الباهظتين في الدفاع عن الامبراطورية البريطانية
يكل مستعمراتها ضد كل ممكن فيجب علينا نحن أيضاً أن نتمسك بأن تعتبر
دول المحالفة الثلاثية كلاً لا يقبل التجزئة كبريطانيا العظمى . حتى إذا وقع
اعتداء على النمسا والمجر أو إيطاليا من دولتين أو أكثر لا يدخل الحرب الحليفتان
الأخريان وحدهما بل تدخل معهما إنجلترا أيضاً . فأن قصر المحالفة على إنجلترا
وألمانيا يسمى الحالة بدل أن يحسنها إذ أن خصوم ألمانيا سيعلمون علم اليقين ،
مادام مضمون المعاهدة سينشر ، أنهم إذا هاجموا النمسا وهبت ألمانيا لنصرتها
وإن كانت لم تهاجم رأساً فلن تحرك إنجلترا ساكناً » . هذا من جهة ألمانيا .
أما من جهة إنجلترا فأن السبوري لم يسعه الموافقة على وجهة النظر الألمانية
لأن عدم ثقته ببرلين وهو ما سلم به ملك إنجلترا أسفا منعه من اجابة برلين
إلى ما تطلبه . وهكذا فشلت المحادثات وبقي على إنجلترا أن ترد الرد الأخير
وقد اعتذر لانسدون للسكونت مرنينغهام المانيا الجديد في لندن في ختام
العام من هذا الامر بقوله « ان البرلمان الانجليزي انحل لمدة قصيرة على أثر
المحادثات وأجريت انتخابات جديدة له » على ان السبب الحقيقي هو ان
رئيس الوزارة الانجليزية رأى في المطالب الألمانية شططاً .

ان من يرد الحكم على هذه الحوادث التي أسلفنا وصفها يجب أن يسير
في طريقه محاذراً . فالجواب أولاً ان الحكومة الانجليزية لم تعرض على الألمان

التحالف بصفة رسمية صحيحة لافي سنة ١٩٠١ ولا في سنة ١٨٩٨ . فالمسألة كانت عبارة عن محادثات لاتربط أحداً ، أراد كلا الفريقين منها أن يتعرف مبلغ الامكان في الاتفاق على تعاون سياسي . والذي فتح الباب في هذا الصدد هو وزير المستعمرات الانجليزي الذي كان يسعى الى نقطة في القارة يستند عليها في تنفيذ خطط توسعه الاستعماري التي أوجدت الخصومة الشديدة بين بلاده وبين روسيا وفرنسا ، ويطلب - وهذا طبيعي جداً - محالفة المانيا التي لم تكن مرتبطة حيال روسيا أو فرنسا باعتبار ان مثل هذه المحالفة أنفع غرض يسعى وراءه . ولا مندوحة عن التسليم بأن هذا المسعى كان محدود فكرة استخدام المانيا - ولستعمل هنا عبارة بسمرك - « سيفاً » تصلته انجلترا في القارة . وقد حاول مصرفو السياسة الالمانية أن يتفادوا من الاخطار التي كانت خليقة أن تنشأ عن هذا المسعى فيما يتعلق بعلاقة الالمان بالمخالفة الفرنسية الروسية ، فسمعوا في الحصول من انجلترا على تساهلات عظيمة ما أمكن . إذ كانوا يرومون بالمخالفة مع الامبراطورية البريطانية وقاية معينة الحدود من التورط في الحروب . وهذا رأي لايسع أحد تجريحه من حيث المبدأ . وقد نوهنا في مناسبات عديدة بأن برلين كانت تسعى الى الاتفاق مع بريطانيا العظمى ، وكانت تأمل أن تعامل في هذا الاتفاق على قدم المساواة ، فأرادت أن تتفادى من أن يستخدمها الانجليز في أغراضهم الصرفة . وقد كان هولشتين بصفة خاصة يخشى دائماً من أن يكون قصد انجلترا أن تحرق دول القارة أصابعها في سبيل أغراضهم فدفعته « نظرية الكستناء » هذه كما كان يسميها الى المبالغة في الحذر . وهذا معقول ومفهوم متى كنا نعرف الدور الذي ظلت انجلترا تلعبه حيال أوروبا في القرون الماضية . فشكوك وزارة الخارجية الالمانية لم يكن من السهل تبديدها .

لكنه كيف كانت الخطة التي اتبعها الالمان في المفاوضات ؟ انه اذا كانت السياسة هي الفن الذي يدرك به الممكن فكل شيء يتوقف على حسن تقدير

الممكن . فأبصار المحالفة مع ألمانيا من الانجليز لم يكونوا — كما أمكننا أن نلاحظ — في مركز سهل . وإذا غرضنا النظر عن الرأي الانجليزى العام الذى لم يكن موالياً لألمانيا بحال من الاحوال بقيت لدينا المقاومة التى كانت في نفس الوزارة الانجليزية والتى كان سالسبورى على الخصوص منشأها . ثم لما طالبت ألمانيا بما طالبت به في غير هوادة أو رفق ، ولما أصرت على أن تجاب هذه المطالب خيف هنا أن يتدخل خصوم الفكرة ويقولوا ان دولة تطلب منا هذا الشيء الكثير لا يمكن أن تنفعنا كخليفة . فلو أن أولي الامر في برلين اتبعوا خطة أسلس من الخطة التى اتبعوها فأخذوا بما كان السفير الالماني في لندن يرثيه لكان من الراجح أن يسيروا الى أبعد مما ساروا . لكنهم كانوا يعتقدون بأنه لا حاجة الى العجلة ، فلم يأخذوا تهديد الانجليز بالتحول الى المحالفة الثنائية على إنه جد .

على أنه أكان ممكناً أن يصل الفريقان في آخر الامر الى اتفاق يرضى كليهما ؟ ان مصالح الامبراطورية الانجليزية ومصالح الدولة الالمانية القارية كانت من الشبان بحيث لا يسع اصراء أن يقيم الدليل على انه كان في الامكان التوفيق بينهما . حتى بسمرك نفسه لم يكن موفقاً فيما حاوله من جر انجلترا الى جانبه بشروط يمكن قبولها . فهل كان مانس بصدده ميسوراً حيث مركز ألمانيا في القارة ضعيف لعدم تجديد معاهدة الضمان ضعفاً شديداً ؟ وهل كان في الامكان أن يتمنى أحد أن تسير ألمانيا بعد هذا الضعف في ذيل الاغراض الانجليزية ؟ وهل كان مركزها يقوى بذلك ؟ كلا بالنأ كيد . لان الخطر الذى كان إذ ذاك قد خف من ناحية المحالفة الثنائية — تلك المحالفة التى لم تخرج الى الوجود لان فرنسا والروسيا كانتا تتوقعان تقرب انجلترا الى دول الوسط — تقول لأن هذا الخطر كان خفيفاً أن يعظم في الحال .

فالغطة هي إذن ان برلين كانت منذ سنة ١٨٩٠ تعتقد في امكان التعاون مع انجلترا على « قدم المساواة » فبنت أغلب سياستها على هذه العقيدة .

وقد أخطأت في تقدير حاجات تلك الدولة العالمية التي كانت ترمى دائماً الى أن تستغل أحد فريقى القارة بعد أن انقضت بظهور المحالفة الثنائية ، وأن تستخدمه في أغراضها التي تشعبت مسالكها في الكرة الارضية . والذي يدعو الى الدهشة أن برلين لم تن عن الاستمرار في نفس الغلطة حتى بعد أن أخفقت مفاوضات سنة ١٩٠١ . واليك ما كتبه هولشتين روح هذه السياسة قال : « اننا نعتقد فوق ذلك بأن تيار التطور التاريخى العالمى الذى يحرف ارادة الفرد فى آخر الامر لا بد أن يلقى بألمانيا والمجاعة فى جهة واحدة » . من ذلك الحين نصح وزير الخارجية الألمانية بالنياحة باتباع « سياسة الانتظار فى هدوء وصمت »

على أن « تيار التطور » اتخذ مجرى آخر يختلف كل الاختلاف عما كان ينتظر له . اتخذ المجرى الذى رسمته القوانين التى تسير عليها مصالح الامبراطورية البريطانية . ومن شأن الحوادث التالية أن لا تجعل حول هذا الذى نذكره أى ظل من الشك . فقد سار الساسة الانجليز فى طريقهم بمهارة ومنطق ، فانصرفوا الى حل مسألة الاتفاق مع المحالفة الثنائية حلا يكون فى صالحهم وكانت الصعوبة التى تواجههم هي فى أن مناظرى انجلترا الاثنتين روسيا وفرنسا كانتا متحالفتين . بل لقد ازداد تحالفهما احكاما بمد اذ أحسوا الخوف من اتفاق بريطانيا العظمى والمانيا . اذانه فى سنة ١٨٩٩ لم يوفق دلكاسيه وزير خارجية فرنسا الى تجديد اتفاقات سنتى ١٨٩١ و ١٨٩٣ بحسب بل زاد على ذلك أن عقد اتفاقا مؤداه أن الاتفاق المسكرى الروسى الفرنسى يجب أن يدوم وأن يعيش حتى ولو انحلت المحالفة الثلاثية . وهذا تظل دولة القيصرية مرتبطة بحليفاتها ولو انقضت ايطاليا من حول المانيا أو تداعت النمسا فى أملاكها . ومعنى هذا ان المحالفة الثنائية أصبحت موجهة ضد المانيا أكثر من ذى قبل كما أصبح غرضها ليس فقط المحافظة على السلام بل أيضاً الاحتفاظ بالتوازن فى حال هذه السكتة اتبعت انجلترا خطة هي أنها تقدمت

رأساً الى نصفها وهو روسيا التي تنافسها في شرق آسيا في حين أخذت تجذب النصف الآخر وهو فرنسا الى ناحيتها . وأهم ما قامت به في الخطوة الاولى تلك المحالفة التي عقدتها مع اليابان في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ . فان تلك الدولة المغولية التي كانت قد نهضت بقوة في الشرق الاقصى ، كانت قد نشأت بينها وبين روسيا خصومة شديدة من جراء ما تطالب به اليابان من جهات بذاتها في القارة الاسيوية . ولقد بلغ من أمر هذه الخصومة انه كان يتنبأ بوقوع الحرب بينهما . وقد مدت المجتراء يدها الى اليابانيين لصيانة الصين وكوريا والحفاظ على سلامتهما وضمنت لهما وقوفها على الحياد في حالة وقوع تصادم مسلح ، وتقدمها الى مساعدتهم اذ هبت دولة ثالثة لنصرة الروسيين فشجعت بذلك أعد خصوم دولة القياصرة في شرق آسيا على مناهضة التوسع السلافي دون أن تقدم هي من ناحيتها شيئاً كثيراً . وفي نفس الوقت الذي كانت انجلترا تجري فيه على هذه السياسة المقنعة ، سياسة مناهضة روسيا ، كانت تسعى الى التقرب الى فرنسا . لانها بهذه الطريقة تمنع الجمهورية الفرنسية من تجريد سيفها لماصرة حليفها اذا نشبت حرب بين اليابان وروسيا . وقد قابل ذلكاسيه مساعي لندن بميله الى تسوية الخلاف مع الدولة البريطانية فقد كان الرجل الذي رضى مذلة فاشوده لانه لم يرد أن يحارب بريطانيا العظمى من أجل مسائل استعمارية في حين كان يريد أن يدخر قوى فرنسا لتنفيذ ما رجاها في أوروبا ، أو بعبارة أخرى لمناقشة المانيا الحساب . ومن ثم كان ينتظر منه أن يتساهل في تسوية الخلاف الخاص بافريقيا ، فقد أرسل السفير الالماني الجديد في لندن الكونت مترنيخ خلف الكونت هتسنلد الذي توفي خلال ذلك يقول بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ « أنى علمت بصفة سرية جداً أنه منذ عشرة أيام تدور مفاوضات بين تشمبرلن وسفير فرنسا لتسوية جملة الخلافات القائمة بين فرنسا وانجلترا على مسائل المستعمرات » . وإذن فقد كان وزير المستعمرات البريطاني جاداً في كلامه ففعل بالضبط ما كان يهدد به الالماني

وقد طالت المحادثات مع باريس لكنها كما سنرى تقدمت بفعل الحوادث .
فلقد وقعت مساعي التقرب بين انجلترا وفرنسا في بدايتها في وقت واحد
مع حادث كان له أثر مشؤوم بالنسبة لالمانيا ، وكان السبب فيه موقف
السبوري . فان رئيس الوزارة الانجليزية كان ، كما نذكر ، قد فسخ الاتفاق
الخاص بالبحر الابيض المتوسط مع ايطاليا والنمسا والمجر فتركت بذلك
ايطاليا وحدها مع منافستها فرنسا وفقدت بازائها السند الذي كانت تستند
اليه . وهنا أخذت فرنسا تضايق مناظرتها اللاتينية وتمض عليها حياتها
كل ما يمكن ان يخطر ببال فكان من جراء ذلك ان بدأت تنجح معها ، إذ
كان لابد لايطاليا من جاركوى تفاهم معه بخاصة وهي ترمي في منطقة
البحر الابيض المتوسط الى الفتوحات . ففي سنة ١٩٠٠ أخذت هذه الخطة
تتمر مستندة الى الاتفاق الانجليزي الفرنسي المؤرخ في ١٨٩٩ . وذلك انهما
حلت سنة ١٩٠٢ كان ينبغي تجديد المحالفة الثلاثية فطلب الوزير الايطالي
بريتي ادخال نص جديد ينبغي أن يفهم منه « أن لا تقوم ايطاليا بتمهيدات
يمكن أن تكون خطرة على فرنسا » ثم أراد فوق ذلك ان يحصل من المانيا
على وعد بالمحافظة على الحالة الراهنة في الشرق الادنى . فرفضت برلين وقتياً
أي تغيير في نص المعاهدة ونجحت في حمل روميه على التسليم ومد أجل المحالفة
الثلاثية في ٢٨ يولية ١٩٠٢ بالصورة التي كانت عليها حينذاك . ولم يكدهم
هذا حتى أبانغ بريتي الفرنسيين ان بلاده لم تعقد اتفاقات ماموجهة ضد فرنسا
وبعد ذلك ببضعة أشهر تبادلت روما وباريس في أول نوفمبر سنة ١٩٠٢
مذكرات حصلت ايطاليا بموجبها في طرابلس وبنى خاري وفرنسا في مراکش
على حق توسيع مناطق نفوذها في اللحظة المناسبة حسبما تشاءان . وقد كانت
نتائج هذا الاتفاق المعقود بقصد التوسع المتبادل في منطقة البحر الابيض
المتوسط دون قيد ذات صبغة مزدوجة . فن ذلك الحين اصبحت ايطاليا
عضوا غير مؤمون بالمرّة في معسكر المحالفة الثلاثية واستفحل مركزها

هذا بطبيعة الحال في الوقت الذي تقربت فيه إنجلترا الى فرنسا . أما فرنسا فقد أصابت نفعا عظيما اذ نجحت في احداث ثلثة في البناء الذي شاده بسمرك ثم في كسر الحائط الجنوبية التي كانت قائمة في وجهها تفرض عليها العزلة ، حتى لقد عدت باريس المعاهدة المعقودة بينها وبين روما بمثابة وعد من ايطاليا بالوقوف على الحياذ اذا نشبت الحرب بين المانيا وفرنسا .

في خلال ذلك كانت روسيا تستعد في ببطء ولكن في منطق دقيق للاستعداد المنتظر مع اليابان ، فوضع ولاية الامور في بطرسبرج نصب أعينهم قبل كل شيء أن يكون ظهرهم آميناً في أوروبا اذا جد الجد في شرق آسيا .

وقد حدث في يناير سنة ١٨٩٩ ان طاب القيصرنيقولا الثاني الى حكومات الدول الاخرى أن تدعو الى مؤتمر سلام يبحث في امكان وقف التسليح لمدة خمس سنوات وتشكيل لجنة تحكيم تنظر في الخلافات التي تقع بين الدول . وقد أفشى ويت وزير المالية الروسية إذذاك في مذكراته ان السبب في هذا المطلب كان يرجع الى أن النمسا والمجر كانت معترضة في ذلك الحين أن تقوى مدفعتها تقوية شديدة بينما كانت روسيا لا تملك الوسائل التي تمكنها من القيام بالمثل . وقد اجتمع المؤتمر المقترح في لاهاي وظل منعقداً من ١٨ مايو الى ٢٩ يوليو سنة ١٨٩٩ واشتركت فيه ٢٦ دولة ، فكانت تمثل فيه رواية في الوقت الذي كان استعمار الدول العظمى قد وصل الى القمة بما بلغ من الفتوحات الهائلة في آسيا وافريقيا ، اذ كان ممثلو هذه الدول العظمى حينها يظهرون رغبتهم في السلام في خطب حماسية في حين كانوا يمتقدون في صميمهم باستحالة تنفيذ المقترحات الروسية . وقد أبدت المانيا وساوسها في صراحة مجردة من الحذر فتعرضت بذلك للعلامة ، واتهمت بأنها أفسدت ذلك العمل النبيل وعاقبت تنفيذه . وقد رفضت الدول جميعها فيما عدا روسيا طبعاً وقف التسليح ، غير انها قررت انشاء محكمة دائمة للتحكيم تعرض عليها من مسائل الخلاف ما لا يحس

الشرف القومي والمصالح الحيوية للدول . وقد أعلنت ألمانيا بعد أن عارضت في المبدأ أنها موافقة . ثم حدث عقب ارفض المؤتمر أن نشبت الحرب بين إنجلترا والبورج فجمعت روسيا تضم الى نفسها أراضي واسعة في الصين . وفي سنة ١٩٠٢ لما اتفقت بريطانيا العظمى مع اليابان نشطت بطرسبرج تحاول حل الامبراطورية الالمانية على مناصرتها في فتوحاتها في شرق آسيا فطلبت أن تعقد معها اتفاقاً مشتركاً على مناطق تلك الجهة ، لكن بيلوف لم يوافق بالمرة لان مناصرة المساعي الروسية لم تكن تتفق ومبدأ حرية العمل التي كان يطلبها ، كما لم يوافق على مؤازرة الانجليز . ولما لم تستطع روسيا بهذه الكيفية الحصول على مساعدة ايجابية عنيت بأن تحصل على الضمانات الضرورية التي تحول دون وقوع تبدلات فجائية في الشرق الادنى في حين أخذت في الشرق الاقصى تحقق خططها .

وكون الروسيين لم يصرفوا النظر بحال من الاحوال عن أغراضهم القديمة في البلقان بل أجلوا النظر فيها أمر يدل عليه أحكام رابطتهم ببُلغاريا ذلك الاحكام الذي كان قد تم في سنة ١٩٠٢ ولما يكاد . فقد عقدت روسيا في شهر مايو من تلك السنة مع هذه الدولة اتفاقاً عسكرياً وعدتها فيه بالوقوف الى جانبها اذا اعتدت عليها النمسا والمجر أو هاجمتها رومانيا ، لكن ببُلغاريا لما أبدت ميلها الى منازعة تركيا في مقدونيا حيث كانت لليونان وللصرب مطالب مزعومة ، ثم لما ازداد الاضطراب في الزاوية الجنوبية الشرقية من أوروبا من جراء اغتيال اسكندر ملك الصرب في بلغراد في يونية سنة ١٩٠٣ واجلاس بطرس قره جورج فينش على العرش بواسطة الجناة . نقول لما حدث ذلك كله بادرت روسيا الى اتخاذ الاجراءات للحيلولة دون وقوع مفاجآت مقلقة ، فتفاهم نيولاً الثاني في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٣ مع النمسا والمجر على معاهدة تحوّلها ان روسيا ومملكة الطونة ينبغي أن تسهرا معاً على تنفيذ اصلاحات معينة في مقدونيا كانت قد طلبتها الدول من تركيا . وذلك

تهادياً من وقوع انقلابات . وهكذا أخذت النار التي كانت توشك أن تشب بعد أن عنيت الدولتان المتنافستان بالمحافظة على النظام ، وأمكن الروسية دون عناء كبير أن تنصرف الى شؤونها الاسيوية .

وفي فبراير سنة ١٩٠٤ نشبت الحرب اليابانية الروسية تلك الحرب التي كانت بعض الدوائر ترى منذ أمد طويل أن لا مفر من وقوعها ، وأمكن انكثرا أن تحول دون اشتباك فرنسا في هذه الحرب بما كان قد تم لها من التقرب تدريجياً نحوها وبذا لم تكن هناك حاجة الى أن تجرد هي نفسها سيفها وقد التزمت ألمانيا الحياد الدقيق فاضطرت روسيا الى القتال وحدها الى النهاية وقد كان هذا الصراع العنيف بين الجنس السلافي والجنس المغولي في الشرق الأقصى حادثاً لاوروبا على أعظم جانب من الاهمية والشأن . ولو كانت الحكومة الألمانية حدثها كما عزى اليها الرغبة حقيقة في اخضاع الشعوب المجاورة لها وانتزاع السيادة في أوروبا لنفسها لكانت قصصت في ذلك الوقت الى جر فرنسا الى حرب باية ذريعة كانت . ولو فعلت لضمنت أن لا تتلقى الجمهورية من حليفاتها الروسية أية معونة . وفي الواقع انها لم تفكر لحظة واحدة في اتباع مسلك كهذا مع ان الفرصة كانت سانحة لها لاقضاء على الخطر الذي كان يواثيها من التطويق الفرنسي الروسي . وليس أدل من هذا على حب براين المطلق للسلام . كذلك النمسا والمجر لم تنتفع بتلك اللحظة المناسبة للزحف على البلقان . وفي الحق أن دول الوسط لم تكن تحدوها الا الرغبة في المحافظة على الحالة الراهنة لانها كانت ترى في المحافظة عليها خير ضمان لمصالحها . هذا من جهة ، أما من الجهة الاخرى فقد كانت انكثرا وفرنسا تعمدان الاوان قد آن لتسوية ما بينهما من خلاف وعقد محالفة وثيقة . وقد كان لا بد بطبيعة الحال من ان تزداد الرغبة في باريس في الاستناد الى الامبراطورية البريطانية منذ دخلت صديقتها السلافية في مناصرة مسالحة وبخاصة بعد أن ظهر ان هذه المغامرة لم تجر بما تشتهي بل أدت الى ضيقها .

وقد تقدم اتفاقهما على مراکش من سنة ١٩٠١ في بطن كمال المعنا وأرسل البارون فون ايكرتشتين في ١٠ مايو سنة ١٩٠٣ تقريراً الى المستشار الامبراطوري أعرب فيه عن رأيه بقوله « ان المفاوضات الانجليزية الفرنسية السابقة التي أريد بها تسوية الخلافات القائمة قد استؤنفت من جديد وهي خليقة هذه المرة بالنجاح » وقد كان الملك ادوارد السابع قبل ذلك بقليل قد استقبل في باريس استقبالا بالغا في الود . وفي خريف هذه السنة بعينها كان قد جاء من لندن أن دلكاسيه اقترح على الانجليز أن يتفاهموا وياهم على المستعمرات ، غير انه تلقى من اللورد لندسون رداً بالرفض .

وفي ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ تم الاتفاق فوقعت فرنسا وانجلترا في هذا اليوم معاهدات سوت جميع مسائل الخلاف التي كانت قائمة الى ذلك الحين بين الدولتين في البلاد الاجنبية . فاتفق الفريقان على حقوقهما في نيوفونلند ومدغشقر وهيريد الجديدة وسيام وتناول اتفاقهما قبل كل شيء مناطق النفوذ في شمال افريقيا فأطلقت فرنسا للجزر البريطانية يدها في مصر وأقرت بريطانيا العظمى الجمهورية على مثل ذلك في مراکش إذ سمحت لها بأن تسهر على الهدوء هناك ، وان تقدم مساعدتها في كل ما يتعلق بالاصلاحات الخاصة بالادارة والاقتصاد والمالية والحربية . وقد أذيمت هذه الاتفاقات عقب ذلك لكنه في نفس الوقت عقدت الدولتان اتفاقاً سرى لم يعلم أمره إلا في سنة ١٩١١ وكان أبعد مدي من الاتفاقات الاخرى إذ حصلت الحكومة البريطانية بموجبه على حق اجراء اصلاحات بعينها في مصر ابتغاء سيادتها على تلك البلاد بينما قد أمكن الحكومة الفرنسية ان تقدم اقتراحات من شأنها أن تخدم في مراکش مثل الغرض الذي ترمي اليه انجلترا في مصر .

فهذه الاتفاقات التي أوردنا خلاصتها لم يكن معناها ازالة كل ما من شأنه ان يدعو الى الاحتكاك بين انجلترا وفرنسا ازالة تامة فحسب بل هي قد تجاوزت ذلك الى اتحاد تناول المستقبل ، فقد وعدت كلتا الدولتين الاخرى بتأييدها

ديبلوماسية في مصر ومراكش ، وأرادت كلتاها أن تصون مصالحها المشتركة من تدخل الدول الأجنبية ، واذن فلم يكن الامر عبارة عن مخالفة عامة ، بل كان اتفاقاً أسمى الاتفاق الودى . وهكذا أمكن أن يتغير المركز السياسى دفعة واحدة بعد إذ مدت كلتا دولتى الغرب فى أوروبا يدها الى الأخرى . وزال عن ألمانيا الأمن الذى كانت تحسه من وجود التنافس بين إنجلترا وفرنسا ، وهذا ربح عظيم لفرنسا ونجاح لا بد أن يكون دلوكاسيه ، وهو من أشد أنصار فكرة الانتقام من الجارة الألمانية ، قد رحب به ، فقد كان يسعى الى تأسيس الوفاق الثلاثى عندما أقترح ان يتناول الوفاق الودى روسيا أيضاً لكن لندن لم يكن يسمحها بعد أن ترضى بذلك احتراماً لليابان التى كانت فى حرب مع دولة القياصرة . على أن دلوكاسيه سرعان ما نجح — كما سنرى — فى اكساب اتفاقه مع إنجلترا نصاً موجهاً الى ألمانيا .

فقد حاولت برلين ان تنزع من تحول بريطانيا عنها مافيه من ضرر ، وكان مركز روسيا فى شرق آسيا يزداد صموبة شهراً فشهراً وكان النصر حليف اليابانيين . فلما حدث أن أطلقت سفن روسية حربية النار فى اكتوبر سنة ١٩٠٤ خطأ على بعض سفن الصيد الانجليزية على شاطئ دوجير وأفضى هذا الحادث الى توتر العلاقات بين لندن وبطرسبرج ، انتهز الامبراطور غليوم الثانى هذه اللحظة وأرسل الى القيصر نيقولا الثانى فى تلغراف أقرته وزارة الخارجية الألمانية بمهد لفكرة اتفاق الدول القارية الثلاث : ألمانيا والروسيا وفرنسا . فوافق القيصر ورجا الامبراطور أن يبعث اليه بالقواعد التى يريد أن يبنى عليها هذا الاتفاق فتم ذلك ، وبعث العاهل الالمانى رسالة تتضمن مشروع معاهدة دفاعية بين ألمانيا والروسيا . ثم تبودلت المراسلات التفصيلية . ثم ظهر ان ما كان يرجى من انضمام فرنسا الى الاتفاق كان النقطة الشائكة فى المسألة بأسرها . وقد طلب نيقولا الثانى فى ٢٣ نوفمبر ان تبلى

(م - ٦)

المعاهدة باريس أولاً لتوقيعها فرفضت ألمانيا هذا بحق، إذ عدته خطراً، وحبطت المساعي كلها. ومن المؤكد أن الكونت لا ندز دورف وزير الخارجية الروسية كان ممن ساعدوا على هذه النتيجة السلبية.

في تلك الاثناء أخذ الفرنسيون يحنون ثمار اتفاقاتهم مع الانجليز فجعلوا يتوسعون تدريجياً مراكش وينفذون سياسة الامتلاك الهادي الذي أطلقوا عليه ذلك الاسم الجميل «التوغل السلمي» ففي ٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ عقدوا اتفاقاً مع اسبانيا أعطوها بموجبه خط الساحل في شمال مراكش فيما عدا فاس. وكان هذا المسلك كالمعاهدة السرية بين لندن وباريس يباقي على خط مستقيم ما كان قد عقد قبل ذلك في مدريد من الاتفاقات بين الدول على المنطقة التي نحن في صددها. وهي اتفاقات نصت على أنه لا ينبغي لدولة بمفردها أن تخرج على المعاهدات الدولية إلا بموافقة الدول الأخرى. فلما ان ظهر جلياً أن الجمهورية الفرنسية قد سلكت مسلكاً منفرداً اعتماداً على بريطانيا العظمى ومدت نفوذها على هواها متخفية في ذلك ألمانيا صممت برلين في ربيع سنة ١٩٠٥ على الاحتجاج، فحمل الامبراطور غليوم على الرغم من كراهيته الشديدة لتلك الخطوة على أن ينزل في طنجة أثناء زيارة له في البحر الأبيض المتوسط وأن يعرب عن رغبة ألمانيا في أن يظل سلطان مراكش مستقلاً. فوقع هذا في ٣١ مارس وكان مصرفو السياسة الألمانية يبعثون بهذه المظاهرة المصحوبة بالضجة أن يلفتوا العالم إلى أن لبلادهم حقاً في أن تشترك مع غيرها في التدبير وأن تقدم مطالب بمينها. أما الجانب الآخر فقد فسر هذه المظاهرة الفجائية المسرحية بأن ألمانيا تنوي بصفة جديدة أن تقف في وجه فرنسا ورفعت الصحف الانجليزية والفرنسية أيضاً عقيرتها بصياح الاستياء.

ولقد اهتمز المسيو دلسكاسيه هذه الفرصة في الحال للحصول من انجلترا على تساهلات مهمة تتعلق بمد يد المعونة العسكرية فسمحت له الحكومة الانجليزية فعلاً بأن تجري محادثات مباشرة بين المالحق الفرنسي البحري في

لندن وقائد امارة البحر البريطانية اللورد فيشر كما سمحت بمحادثات أجراها وسيط بين الملحق العسكري الفرنسي في لندن والوزارة الحربية البريطانية .
ولسنا نعلم بالتأكيـد ما انتهت اليه هذه المحادثات لان الاقوال فيها مختلفة
والراجح انه ترك في ذلك الوقت باب الأمل مفتوحاً في انزال جنود انجليزية
في القارة اذا نشبت حرب بين فرنسا وألمانيا .

أما في برلين ، حيث كانوا بميدان عن أن يجردوا السيف ، فقد واطبوا على
الموقف الذي وقفوه مرة ووصلوا أخيراً باستعمال الضغط الى أن استقال
دلكاسيه في أوائل يونيه سنة ١٩٠٥ بمد أن لم تعد كثرة المجلس تؤيده .
ولاشك ان هذا كان نصراً لألمانيا اذ اختفى من باريس خصم أريب ذوعزيمة .
على أن برلين لم تنتقل بعد ذلك الى الدخول مع الفرنسيين في مفاوضات مباشرة
مستفيدة من الميل الذي ظهر للتساهل بعد أن حلت بالفرنسيين هذه الهزيمة
السياسية ، بل تمسكت باقتراح عقد مؤتمر دولي يكون للجميع حق الكلام
فيه باعتبار ان لكل الامم في مرا كش أن تكون مع بعضها البعض على قدم
المساواة في الشؤون الاقتصادية .

وبينما كانت هذه الامور تـقع في الغرب كانت دولة القيصرية تتلقى على
يد خصمها الياباني في الشرق أشد الضربات ، فدمر الاسطول الروسي في شهر
مايو عند تشوشيا ، وظهرت في روسيا نفسها ميول مقلقة الى الثورة ،
فاضطرت بطرسبرج الى أن تقبل وساطة رئيس الجمهورية الامريكية روزفلد
وعقد الصلح في ٥ سبتمبر في بورتسموث . وقد نزلت الدولة السلافية
العظمى المهزومة بموجب ذلك الصلح عن منشوريا وكوريا وتنزلت للظافر عن
منطقتها في شرق آسيا وكانت هذه خاتمة المساعي العظيمة التي بذلتها روسيا
للتوسع في الشرق الاقصى .

في الوقت الذي أمكن الألمان أن يتنبأوا فيه بهذه النتيجة حاول
الامبراطور غليوم مرة أخرى أن يتغلب على الخطر الذي كان يهدد باساة

مركز المانيا العام وذلك بمقدد محالفة مع روسيا . فنيقولا الثاني الذي كانت
هزائمه قد أثقلت ظهره بالهموم ، اقترح على العاهل الالماني أن يجتمع به في
بيجركو من أعمال فنلندا اجتماعاً سرياً . وفي هذا الاجتماع طرح مشروع
المعاهدة الدفاعية الآنف ذكره . فأبرق الامبراطور الذي كان في اوستسي
طلباً للراحة الى بيلوف ، وهذا ولي وجهه شطر هولشتين يسأله رأيه فأرسل
هولشتين نص المشروع الاصلى مشفوعاً برأيه « بأن من المستحسن الانتظار
الى أن يطلب الفريق الثاني الاتفاق » وانضم المستشار الامبراطوري لهذا
الرأى . وعقب ذلك بيومين أي في ٢٤ يوليو جاء الخبر من بيجركو أن القيصر
وقم المعاهدة . وقد وصف الامبراطور غليوم ماحدث في كتاب مفصل الى
بيلوف يدل على الحالة النفسية التي كان عليها اذ ذاك ، اذ كان سعيداً كل
السعادة أن وفق الى خدمة بلاده خدمة عظيمة . قال « ان مارفضته الروسية في الشتاء
الماضى في عظمة واءاء وما حاولت أن تعدله رغبة منها في الدس لنا قد قبلته
الآن مع الشكر معتبرة اياه هبة قيمة ، وذلك بعد أن أزلتها يد الاله القدير »
بهذا بدأ الامبراطور بيانه ثم شرح كم كان تأثر القيصر عظيماً من اجتماعه به
وكيف دار الحديث في اليوم التالي عند تناول طعام الافطار في اليخت الروسي
على انجلترا التي سبب موقفها لنيقولا الثاني هو مآ عظيمة وكيف توجه العاهلان
بعد ذلك الى قرية القيصر اسكندر الثالث المتوفي حيث أخرج امبراطور
المانيا من جيبه معاهدة المحالفة وبسطها أمام العاهل الآخر . « وقد قرأها
مرة ثانية وثالثة فدعوت الله أن يشد أزرنا ويحول العاهل الشاب ، وقد كان
في مثل صمت الاموات لا يسمع في خلال ذلك الا صوت الامواج . والشمس
في تلك الاثناء تنفذ أشعتها مرحة فرحة الى القمر الحزينة وأمامي كلمة
الهو هنزلرن مضيئة ، وفي القضاء يرفرف العلم الامبراطوري يداعبه نسيم
الصباح . وبينما أقرأ فوق صليبه الاسود كلمة « الله معنا » سمعت القيصر الى
جانبى يقول « ان هذا عظيم جداً . اني موافق » . هنا نبض قلبي نبضاً قوياً

كنت أسمعه فاستجملت نفسي وقلت في شيء كثير من قلة الاكتراث
« أيوافقكم أن توقعوا ؟ ان هذا يكون تذكاراً جميلاً لالتقائنا ؟ » فألقى نظرة
على الصحيفة ثم قال « نعم سأوقع » ففتحت الدواة وقدمت اليه القلم فأمضى
بيد ثابتة « نيتولاوس » ثم أرجع القلم الى فوقعت ولما نهضت عاتقني متأثراً «
والذي يقرأ هذه الأسطر لا يتمالك نفسه من التأثر اذ يرى فيها ما ينم عن غبطة
حقيقية لا تكدرها شائبة. ففيها أسلوب غليوم الثاني وشموره الفياض وتحمسه
الذي يكاد يكون ساذجاً للعمل الطيب وفيها امتزاج التقوى بالاعتداد بالنفس .
على انه كيف كانت الحقيقة المجردة ؟ وهل أمكن أن يدوم العمل الذي قام
به العاهلان وهما في حالة الافعال الذي أوحته تلك اللحظة المؤثرة ؟ فقدحات
خيبة الامل سرية وكان أول دش بارد من ناحية بيلوف إذ كان الامبراطور
الالماني قد غير في موضع من نص الاتفاق الذي بعث به وكانت المادة في
الأصل هكذا : « انه في حالة هجوم دولة أوروبية على احدى الامبراطوريتين
ويجب على الخليف أن يساعد حليفه بكل قواه بحراً وبراً » فغليوم الثاني لكي
يبعد عن المانيا أي تعهد خارج القارة كتب « ويجب على الخليف أن يساعد
حليفه في أوروبا بكل قواه . . . » وكان المستشار الامبراطوري الذي سلم
بأدىء بدء أن عقد المحادثة قد كان عملاً عظيماً قد بات من رأيه ان هذه الزيادة
تضر بالمانيا وكذلك رأى هولشتين انه في حالة حدوث حرب بين المانيا
وانجلترا لا يكون على روسيا أن تزحف على الهند بينما المساعدة التي تنتظر
منها في أوروبا نفسها لا يكون لها قيمة مدة سنة كاملة من جراء الهزيمة التي
أوقعتها بها اليابان . وقد دفع الامبراطور هذه الاعتراضات وتمسك بوجهة
نظره . وهدد بيلوف بالاستقالة لانه لا يريد أن يتحمل مسؤولية هذا الاتفاق
والذي كان يقصد اليه من هذا ليس حليماً كل الجلاء فان خطابه الذي بعث به
الى هولشتين خاصاً بهذه المسألة ليس بين أوراق وزارة الخارجية فهل كان
العاهل قد استقل بالعمل أكثر مما يجب فأراد أن يفرض عليه أن لا يذهب

الى هذا المدى في المستقبل ؟ لا نعرف . والذي نعرفه ان غليوم الثاني كان كمن
اصيب بضربة من هذا المسلك الذي سلكه معه مستشاره الاول . وقد كتب
الى بيلوف رسالة يبين بين ثناياها تأثيره العميق ، رسالة أعلن فيها « إن استقالة
مستشار الامبراطورية لن تجده على قيد الحياة » وطلب هولشتين بالحاح
ان يتجنب ولاية الامور في بطرسبرج اقترح اي تعديل في المعاهدة حتى
لا يجد الروس عذراً من اقامة العراقيين . على أن هذه العراقيين قد قامت على
الرغم من ذلك فانه بعد أن أبدى رئيس الوزارة الروسية فيته الذي كان
الامبراطور قد تباحث معه شخصياً في رومنتين بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة
١٩٠٥ انه موافق كل الموافقة وطلب أن تعطى التعليمات الى السفراء
الالمان والروس « أن يتعاونوا في المستقبل على العمل تعاوناً وثيقاً كما يمكن
اكتساب فرنسا تدريجاً واعداد العالم رويداً لهذا الحادث العظيم » أخذ وزير
الخارجية الروسية لمسندورف يعارض معارضته القديمة اذ سئلت الحكومة
الفرنسية بناء على طلبه ماذا يكون موقفها حيال محالفة في القارة فبعث نيمايدوف
سفير القيصر في باريس بتاريخ ٥ اكتوبر يقول ان روفيه رئيس الوزارة
الفرنسية قد رفض مصرحاً « بأن عندنا محالفة وهي تكفي وحليفنا هو أنتم
ورغبنا هي أن نستمسك بها . أما الدخول في اتفاقات اخرى فما لا نريد الدخول
فيه بحال من الاحوال » وهكذا حبطت الخطة كلها بسبب فرنسا التي قل اذ
ذاك ميلها الى الاشتراك مع المانيا في عمل عن ذي قبل بعد انضمامها الى انجلترا .
وقد كتب نيغولا الثاني في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥ الى الامبراطور غليوم يقول
انه يخشى الا تنضم فرنسا الى المحالفة وهو لذلك يرتئى اضافة نص على المعاهدة
مؤداه ان لا تتناول المساعدة المتبادلة حرباً تقع بين المانيا وفرنسا فحبط المشروع
كله وتبدد ذلك الحلم اللذيذ بعد بضعة اشهر وجعل الظلام يحيق من ذلك
الحين بمركز المانيا

وفي نهاية عام ١٩٠٥ سقطت الحكومة المحافظة التي كانت قائمة في إنجلترا وحلت محلها وزارة من الاحرار برئاسة كامبل بانرمان ، فلم يكذب وزير الخارجية الجديد السير ادوارد غراي يتولى منصبه حتى كلف بول كيمون سفير فرنسا في لندن من لدن حكومته بان يسأله عن مبلغ استعداد بريطانيا العظمى لتقديم المعونة المسلحة الى فرنسا اذا فشل مؤتمر الجزيرة الذي يزعم أن ينعقد ، وتخرجت الحال بين باريس وبرلين تخرجاً أفضى الى حرب مع المانيا . فغراي الذي لم يكن قد ألم بالحالة بعد كما قال نفسه ، أجابه جواباً غامضاً بعض الشيء وتحاشى الموافقة الصريحة لكنه أبدى له « كراهية الشخصى » ان رأى العام في إنجلترا لا بد أن يتحرك لمصلحة فرنسا اذا اعتدت المانيا عليها من جراء مسألة تنشأ عن الاتفاق الانجليزي الفرنسي الخاص بمصر ومراكش وبعد ذلك فللظروف وحدها الفصل فيما يحدث . ثم نصح في الختام بأن تتشاور في هذه الاثناء وبصفة غير رسمية وزارتا البحرية والحربية الانجليزيتان من جهة والملحقان الفرنسيان البحري والحربي من جهة أخرى فيما هو أحق أن يتبع اذا تحالفت الدولتان في حرب ضد المانيا . وهذا بطبيعة الحال تساهل كبير حيال رغبات فرنسا إذ أن غراي لم يكتف في ذلك بالاخذ بما وصل اليه لنسدون بل تجاوز هذا الحد الى التفاهم المباشر في الشؤون العسكرية — ذلك التفاهم الذي كان يجري قبل الآن بين هيئتي أركان الحرب في البلادين . وقد كان كامبل بانرمان يخشى لما سمع بهذه المسألة أن يكون في محادثات كهذه تعهد من جانب بريطانيا العظمى حيال فرنسا أو على الأقل نزع من التفاهم الصامت . وغراي يقره اليوم على هذا إذ يعترف بأنه كان خائفاً ان يشاطره خوفه لو أن خبرته بالموضوع كانت أكثر مما كانت . فهل كانت المسألة حقيقة قلة خبرة من وزير الخارجية الجديد أو كانت نتيجة اقتناعه بأن إنجلترا كان عليها أن تساعد فرنسا . وهو ما اعترف به صراحة في نفس الوقت . وعلى كل فقد أفضت خطوة غراي الى نتيجة مشؤومة هي أن

المشاورات التي دارت بين هيئات أركان حرب البحرية والحربية في الدولتين أعقبت اتفاقات معينة تعيننا ثابتاً ومحضرة بدقة : اتفاقات عن الاجراءات التي يجب ان تتخذ برأ وبجرا في حالة وقوع الحرب مع المانيا . وان دل هذا على شيء أفلا يدل على تحريض عظيم لحكومة في باريس كانت تميل الى تحقيق فكرة الانتقام ؟ وبغض النظر عن هذا فان موقف غراي الذي أتينا على وصفه هنا كان يدل على التحول الهائل الذي تم في لندن منذ قام الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا . فلقد كانوا مبدئياً مستعدين لان يهبوا لنصرة فرنسا اذا هوجمت . كما ان هذه الجمهورية كانت تعتمد بحكم اتفاقاتها ليس فقط على روسيا بل أيضاً على بريطانيا العظمى وتوقن بمدى يد المساعدة اليها اذا ما لاح لها ان المانيا تكدر السلام .

وقد افتتح مؤتمر الجزيرة في ١٦ يناير سنة ١٩٠٦ للنظر في شئون مراکش فظهر في جلاء مزعج ان المانيا من الوجهة الدبلوماسية لا يسهمها ان تعتمد الا على النمسا والمجر . أما بقية الدول فكانت تؤيد فرنسا : تؤيدها روسيا وانجلترا لانهما حليفان لها على كل حال ، وتؤيدها اسبانيا لانها لم تكن تجرؤ ان تفعل شيئاً ضد بريطانيا العظمى ، وايطاليا لانها تفكر في مصالحها في طرابلس الغرب . وهكذا لم تجد نظرية المانيا الخاصة بالمساواة في الحقوق بين الدول الاتحبيذا فارغاً فهازت رغبات الفريق المعارض . وصحبح انه قد اعترف من حيث الشكل باستقلال سلطان مراکش وبمبدأ الباب المفتوح في المسائل الاقتصادية ، لكن مهمة خفارة الموانئ المراكشية بواسطة الجندرية انتقلت الى فرنسا واسبانيا ، كما حصلت الجمهورية من الوجهة المالية على تساهلات مهمة . أما مصرف شئون وزارة الخارجية الالمانية الهرفون هولشتين الذي لا بد ان يكون قد رأى أثناء المفاوضات كيف ان المانيا قد وقعت في مركز حرج فقد ارتأى ، وقد امضته هذه الحقيقة المحزنة ان تحبط

ألمانيا المؤتمر وهو الذي كانت سياسته سبباً الى حد كبير في وصول المانيا الى ما وصلت اليه . فلما رفض رأيه هذا طالب الاستقالة فأجيب الى طلبه في ٧ ابريل سنة ١٩٠٦ على غير ما كان ينتظر . وخرج من عمله الذي لبث فيه هذه السنين الطوال . ثم مات عقب ذلك ببضع سنوات ممتعاً أشد الامتعاض وحيداً ووحدة كادت تكون تامة . وكان خروجه لسوء الحظ في وقت تعذر فيه اصلاح الاخطاء المشؤمة التي ارتكبها ، لان القوى الموجهة الى المانيا كانت قد وجدت الفرصة سانحة للعمل في كل مكان ، وللانضمام في هذا العمل بعضها الي بعض .

ولقد حدث عقب مؤتمر الجزيرة بقليل ان وقع حادث جديد حاسم إذ أسند نيقولا الثاني في مايو سنة ١٩٠٦ الى اسكندر بتروفتش ايزفولاسكي منصب وزير الخارجية الروسية . وكان هذا السياسي الروسي من قبل من انصار فكرة المضي مع دول الغرب فكان معارضاً في مغامرة شرق آسيا ، فلما ظهر الآن من مجرى الاحوال انه كان على حق أصبح يرى انه الرجل الذي يجب أن يتولى ادارة سياسة بلاده الخارجية في المستقبل . وقد أظهرنا بنفسه على رأيه كانه إذ اقصى علينا في مذكراته كيف اجتمع هو وثلاثة من السياسيين الروسين هم سفراء روسيا في لندن وباريس ورومه قبل أن يعين في منصبه نهائياً بزمان قصير ، وكان إذ ذاك ينتظر مطمئناً أن يسند اليه هذا المنصب ، وبحيث معهم في الخطة التي تتبع . وقد كان الاساس الذي بنى عليه آماله وأعماله هو أن روسيا « متحالفة منذ ١٥ سنة مع فرنسا بمحالفة رسمية » . أما الواقعة الثانية التي كان لها أثر في تقرير خطته فقد استبانها كما يقول في مذكراته في الصداقة الجديدة التي توثقت عراها بين انجلترا والجمهورية الفرنسية . فاذا أرادت روسيا — على حد استنتاجه — أن تستفيد من هذه الصداقة فوائد دائمة كاملة « وجب عليها كما هو واضح أن تتقرب حتى الى انكلترا » . والسير على هذه

السياسة لا يقتضى روسيا أن تقوي مركزها كحليفة لفرنسا فقط بل أن تكسب أيضاً تلك المحالفة الثنائية (بين انكلترا وفرنسا) قاعدة جديدة ثابتة « والذي أعان ايزفولسكى أيضاً على تقرير التقرب الى بريطانيا العظمى انه منذ هزيمة روسيا في حربها مع اليابان ومثل هذا المسمى ظاهر في لندن . وقد كان مسلك الحكومة الانجليزية قائماً بحق على افتراض أن بطرسبورغ قد انضجت لفكرة التفاهم مع انكلترا على نقط الخلاف العديدة القائمة بينهما في آسيا . وكان الانكليز قبل صلاح بورتسموث قد جددوا في ١٢ أغسطس سنة ١٩٠٥ محالفتهم القديمة مع اليابان عشر سنوات وضمنوا لانفسهم في تلك الفرصة اعتبار منطقة الحدود الهندية منطقة نفوذ ، وهى المنطقة التى طالما اضطدمت بريطانيا العظمى فيها بالروسيا . ثم أعقب ذلك ان حملوا فرنسا على عقد معاهدة مع اليابان . وكل هذا قد دعا الدولة السلافية العظمى الى العدول عن خطط التوسع في الشرق الاقصى ، تلك الخطط التى كانت تفخر بها . ولما كانت لندن في الوقت نفسه قد تركت الروسية ترى انها مستعدة للتفاهم بما كانت قد قامت به من مظاهرات مختلفة بارزة للاميان كاستقبال أعضاء الدوما استقبالا حافلا وما أشبه ، فقد ظهر لايزفولسكى ان الطريق التى أتينا على وصفه الآن هي التى تتطلب الساعة السير فيها .

ولقد كان الاتفاق مع انجلترا ممكنا للروسيا طبعاً من طريق واحدة هي أن تسوى الروسية أيضاً نزاعها القديم مع اليابان حليفة الامبراطورية البريطانية بحيث لا يبقى هنالك مجال لخلاف ما . ومن ثم عقد وزير خارجية الروسية في ٣٠ يولييه ١٩٠٧ معاهدة مع تلك الدولة قضت على كل الاسباب التى كان يمكن ان تدعو الى الاحتكاك وحددت مناطق نفوذ الدولتين في الصين . وهكذا أصبح الطريق ممهداً للاتفاق مع بريطانيا العظمى نفسها . وقد

تم هذا الاتفاق في ٣١ أغسطس ١٩٠٧ بما تراضى به الانجليز والروس في شئون التثبيت وبلاد الافغان وايران وكان مرمى هذا التراضى القضاء على ما بين الفريقين في هذه البلاد من خصومة . وقد كتب متولى أعمال السفارة الألمانية في بطر سبورغ إذ ذاك عن مخوى هذه الاتفاقات في ٢٥ سبتمبر يقول : « تنص المعاهدة المعقودة عن التثبيت على اعتراف الدولتين بسيادة الصين العليا وعدولهما عن التدخل في الشؤون الداخلية . . . ثم هما تتعهدان بأن لا ترسلاني خلال ثلاث السنوات المقبلة بعثات علمية الى التثبيت . أما الاتفاق فيما يتعلق ببلاد الافغان فأهم شأننا من هذا فقد عرفت انجلترا أن تضمن لنفسها في هذا الاتفاق نصيب الاسد فلم يعد للروسيافي تلك البلاد حقوق تطالب بها فيما عدا حق المساواة في التجارة . على أن الروسيا بلغت في إيران أكثر مما بلغت في افغانستان فان شمال فارس الخاضع للنفوذ الروسى لم يحده خط مستقيم بل قد حنى هذا الخط في قوس كبير نحو الجنوب حتى أصبح مشتملا على جزء كبير من وسط فارس فباتت منطقة النفوذ البريطانى ممتدة من بلوخستان الى . . . الخليج الفارسى . وقد ذكرت المعاهدة شيئا عن طبيعة المثلث القائم بين منطقتي النفوذ « وهو مثلث كان مقرراً له على كل حال ان يظل منطقة حياد .

هذه هي الاتفاقات التى مهدت الطريق من بطر سبورغ الى لندن وأزالت العقبات التى كانت تعترض سبيل الاتفاق بين بريطانيا العظمى والروسيا ، ولم يكن سفر قائد الجيش البريطانى العام الجنرال فرنش الى بطرسبورغ عقب التوقيع على الاتفاق ليزور على قول صحيفة بورصن الروسية « بعض الوزراء والدوات ويتعرف الى الجيش الروسى » نقول لم يكن هذا السفر بالثأ كيد مجرد أمر سافت اليه الصدفة فأنه يدل فى ذاته على أن التقرب السياسى كان لابد أن يتبعه تفاهم عسكرى وثيق .

وقد اتسع نطاق هذا الاتفاق عقب ذلك بقليل اتساعاً كبيراً من جراء ما يسمى بمقابلة ريفال التي وقعت في ٩ يونيه ١٩٠٨ فقد وصل ملك إنجلترا إليها مصحوباً بطائفة من كبار الانجليز في جملتهم الجنرال فرنس أيضاً وأمير البحر اللورد فيشر واجتمع هناك بالقيصر ومستشاريه . ولا يزال ما دار بين الفريقين في طي السكتان لكنه في وسعنا على كل حال أن نستخلص من بضع دلالات أن البحث دار في هذا الاجتماع على مسائل غاية في الأهمية . فأن كتابا لايفولسكي الى السفير الروسي في لندن يدل على ان الوزير الانجليزي هاردينج كان يتوقع أن تتوتر العلاقات بين بريطانيا العظمى والمانيا توتراً شديداً جداً « بعد سبع أو ثمانى سنوات » ويرى أن تقوم روسيا بدور الحكم . وقد ذكر اللورد فيشر في مذكراته فوق ذلك أنه نصح للروسين أن يجملوا حدودهم الغربية المتاخمة لالمانيا قوية على قدر الامكان « هذا الى أن صحيفة النيشن الانجليزية كانت تفترض الوصول في هذا الاجتماع الى اتفاقات عسكرية ثابتة .

بعد ذلك كله يتبين : ان الوفاق الانكليزي الفرنسي المعتقد في سنة ١٩٠٤ كان قد اتسع نطاقه بانضمام روسيا اليه . فتبدلت الحال في أوروبا تبديلاً أساسياً تبعاً له ، ونما من الفريقين اللذين انقسمت اليهما أوروبا في سنة ١٨٩٢ ذلك الفريق المخاصم لدول الوسط نمراً هائلاً . واذا كان قد وسم روسيا وفرنسا بمناسبة تجديد محافتيهما في سنة ١٨٩٩ أن تشكلا بحق عن المحافظة على « التوازن » الاوروبي لان كنهتهما كانت معادلة للكتلة المكونة من المانيا والنمسا والمجر وايطاليا في الحجم والقوة ، فان ذلك التوازن زال وحل محله رجحان الوفاق الثلاثي على المحالفة الثلاثية . ويجب هنا أن لا نغفل من حسابنا أن ايطاليا كانت منتمية الى المحالفة الثلاثية في الظاهر فقط .

وقد أعلن الكونت مونتس السفير الألماني في رومه في ١٦ يونيه سنة ١٩٠٦ في مذكرة له « ان المحالفة الألمانية الإيطالية محالفة عقيمة إذ لا ينتظر أن تقدم إيطاليا في حالة وقوع الحرب مساعدة فعالة. أما ما يمكن أن تقدمه إيطاليا من مساعدة دبلوماسية فقد دلت عليه حادثة مراكش » وإذن فقد كان التحول تاماً وباتت الامبراطورية الألمانية ومملكة الطونة وحدهما بلا نصير

